أولا: "المداوي لعلل الجامع وشرحي المناوي"

١- "الجامعُ الصَّغير من حديثِ البشيرِ النذير" للحافظِ عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطيِّ الشَّافعيِّ، كتابٌ في الأحاديثِ النبوية الشريفةِ الوجيزة اللفظ، وقد بالغَ السيوطيُّ في تحريرِ التخريجِ، وقال: إنَّه صانَه عما تفرَّدَ به وضَّاعٌ أو كذَّابٌ، ورتَّبه علىٰ حروفِ "المعجم"، وسببُ تسميته بـ"الجامع الصَّغير" أنَّه مقتضبٌ من "جمع الجوامع" الذي قصدَ السُّيوطي فيه جمع الأحاديث النبوية بأسْرِها، وهو يشيرُ للمخرجِ بالحروفِ، وكذا لدرجةِ الحديثِ بالحرفِ، وزاد عددُ أحاديثِه عن عشرةِ آلافِ حديثٍ، وهو كتابٌ وقع موقعَ القبول وكثرَ شارحُوه[١].

٢- ومنَ الذين تعرَّضُوا لشرحِ "الجامع الصغير" العلَّامةُ عبدالرؤوف المناوي[٢] وله علىٰ الجامعِ شرحان مطبوعان، أحدُهما كبيرٌ واسمُه "فيض القدير شرح الجامعِ الصغير" وهو مطبوعٌ في ستَّةِ مجلداتٍ، والثاني صغيرٌ واسمُه "التيسيرُ بشرحِ الجامعِ الصغير" وهو مطبوعٌ في مجلَّدَين، والأوَّلُ

---

(١) مقدمة "الجامع الصغير" (١/ ٣)، و"الفتح الكبير" بضمِّ الزيادة لـ"لجامع الصغير" للشيخ الصالح يوسف النبهاني (١/ ٢-٣)، وتعريف بزيادة "الجامع الصغير" للشيخ محمَّد حبيب الله الشنقيطيِّ في آخر "الفتح الكبير" (ص: ب-ج).

(٢) هو العلَّامة الشَّيخُ عبدالرؤوف بن تاج العارفين بن عليٍّ الحداديُّ المُناويُّ المصريُّ الشافعيُّ، ولد سنة ٩٥٢، وتوفِّي بالقاهرة سنة ١٠٣١ عن تسعٍ وسبعينَ سنة، وترك أكثر من تسعين مصنَّفًا في التفسيرِ والحديث والفقه والسيرة والتصوفِ والتراجمِ. ترجمته في: "خلاصة الأثر في أعيان القرنِ الحادي عشر" (٢/ ٤١٢)، و"فهرس الفهارس والأثبات" (٢/ ٥٦٠).

مطولٌ، والثاني مفيدٌ بدونِ إسهابٍ أو استطرادٍ مع العنايةِ ببيانِ درجةِ الحديثِ.

٣- و"المداوي لعللِ الجامعِ وشرحي المناوي"، كتابٌ تناول ثلاثةَ كتبٍ بالمناقشة من حيثُ الصناعةُ الحديثيَّةُ، وقد قال السَّيدُ أحمدُ بنُ الصِّدِّيق في مقدمةِ المداوِي: «هذه نكتٌ وفوائدُ وتعليقاتٌ وزوائدُ، تتعلَّقُ بما وقعَ في "التيسير" و"فيض القدير على الجامعِ الصغير" للشيخ عبدالرؤوف المناويِّ من الكلامِ على طرقِ أحاديثِ المتنِ وعللِها وما يتعلَّقُ بالأسانيدِ ورجالها، كنتُ قد علَّقتُ بعضَها بهامش "التيسير"، ثم لما وقفتُ على "الشرح الكبير" المسمَّى بـ "فيض القدير" وجدتُه مع عظمِ نفعِه وكثرةِ فوائدِه أشدَّ أوهامًا وأكثرَ أغلاطًا من التيسيرِ، فجردتُ ما كتبتُه على الأوَّل وتتبعتُ ما وجدتُه في الثاني، وبسطتُ القولَ في بيان ذلكَ وتحقيقِه وإيضاحِه وتحريرِه»[١].

انتهى السَّيدُ أحمدُ من تصنيف كتابه "المداوي" في أواخرِ السِّتينيات الهجريةِ من القرنِ الفائتِ، كما أخبرني السَّيدُ إبراهيمُ بنُ الصِّدِّيقِ فإنَّه حدَّثني أنَّ أخاهُ كانَ يسلِّمُه كلَّ جزءٍ ينتهي منه ليدفعَه للتجليدِ، وقتَ حرُوبِه وجهادِه، وكانَ هذا في منتصفِ الستينياتِ من القرنِ الرابعِ عشرَ.

من معالمِ المنهجِ النَّقديِّ للسَّيدِ أحمدَ بنِ الصِّدِّيقِ في كتابِ "المداوي":

كتابُ "المداوي" كتابٌ حافلٌ، بلغتْ جملةُ التعقيباتِ الرئيسةِ فيه ثلاثةَ آلافٍ وسبعمائةٍ وسبعةٍ وخمسين تعقيبًا، وتحتَ كلِّ تعقيبٍ -تقريبًا- مناقشاتٌ، وفروعٌ، ونكاتٌ، وفوائدُ، وزوائدُ، واستدراكاتٌ.

وقبل ذكرِ معالمِ في المنهجِ والفوائدِ، أودُّ ذكرَ ثلاثةِ أمورٍ تجمعتْ لدى

---

(١) "المداوي لعلل الجامع وشرحي المناوي" (١/ ٥، ٦).

السَّيد أحمـدَ رحمه الله:

١- **اليقظةُ والاستحضارُ،** فهو يستدركُ ويناقشُ ويُعيِّنُ موضعَ المناقشةِ في الكتبِ المطوَّلةِ، ككتبِ أبي نُعيمٍ والبيهقيِّ والمسانيدِ مع انعدامِ الفهارسِ تقريبًا في وقتِ التصنيفِ، وانشغالِه بالزاويةِ والفقراءِ والجهادِ وتعرُّضِه للسجنِ والاعتقال والنفيِ ومصادرةِ أمواله، وحدَّثني شيخُنا العلَّامةُ السَّيدُ إبراهيم بن الصِّدِّيق رحمه الله تعالىٰ أنَّ أخاه السَّيدَ أحمدَ كتب "المداوي" وقتَ جهادِه وتدريسِه وقيامِه بأمورِ الزَّاوية.

٢- **المعرفةُ وعدمُ التقليدِ،** وكذلك لا يعتمدُ الواسطةَ في العزْوِ، كـ"بلوغ المرام" و"المنتقىٰ" للمجدِ ابنِ تيميةَ، بل إذا ذكرَ مخرجًا فإنَّه يذكرُ الإسناد، ويتكلَّم علىٰ الحاجةِ منه.

٣- **حضورُ الأصُول بينَ يديه،** فبالرغمِ من أنه يجلسُ بين كتبِه الخاصَّة إلا أننا نلحظُ أنَّ الأصول المطبوعةَ والخطيَّة بينَ يديه من كتبِ الأسانيد، والرجال، والعللِ، والتَّخريجِ، مما يدل علىٰ أنَّه كان يملكُ مكتبةً جيدةً.

وهذه الأمورُ الثلاثةُ تُبيِّنُ أننا أمامَ شخصيةٍ حديثيةٍ فريدةٍ في وقتِها ومصرِها.

ويبدأ المصنفُ تعقيبَه بنقلِ كلامِ المناويِّ من شرحيه الكبيرِ أو الصغيرِ أو منهما، ثمَّ يبدأ كلامَه بقوله: «قلتُ:...». وهذه التعقيباتُ متنوِّعةٌ وتأخذُ اتجاهاتٍ متعدِّدةٍ تتعلَّقُ بعبارةِ المناويِّ وفهمِه، ومناقشتِه، وبـ"الجامع الصغير"، ومناقشةِ بعضِ الحفَّاظ، وبُعد النظر في قسمٍ كبير من الكتابِ أمكنَ استخـراجُ ما يدلُّ علىٰ منهجِه الذي يظهرُ في الآتي:

١ - «قاعدةُ اللفظ»، وخطأ استدراكِ المُناوي على السُّيوطيِّ:

رتَّب السيوطيُّ "الجامع الصغير" علىٰ حروفِ "المعجمِ"، والمناويُّ من مقاصدِه الاستدراكُ علىٰ السيوطيِّ بأنَّه لا يستوعبُ المخرجينَ لنفسِ الحديثِ، والاستدراكُ علىٰ السيوطيِّ يكونُ صحيحًا عند الموافقةِ في أول اللفظِ، أمَّا عند الاختلافِ في أول اللفظ، فالاستدراكُ فيه نظرٌ، وهذا يمكنُ أنْ يسمَّىٰ «بقاعدة اللفظ» عند السيوطيِّ.

من ذلك حديثُ: «**إذا استَيقَظَ أَحَدُكُم فَلْيَقُل: الحَمْدُلله الَّذي رَدَّ عَلَيَّ رُوحي وَعَافَاني في جَسَدِي وَأَذِنَ لي بِذِكْرِهِ**». رواه ابنُ السُّنِّي عن أبي هريرة.

قال المناويُّ: «وظاهره أنَّه لم يخرجْه أحد من السِّتة؛ ولا كذلكَ بل رواه الترمذيُّ والنَّسائيُّ، وقال مغلطاي: ليس لمحدِّثٍ عزْوُ حديثٍ في أحدِ السِّتة لغيرِها إلا لزيادةٍ ليستْ فيها أو لبيانِ سندِه ورجاله»[(١)].

قال السَّيد أحمدُ في "المداوي": «كلامُ مغلطاي حقٌّ، وانتقادُ الشارحِ باطلٌ، لأنَّ مغلطايَ يتكلمُ في حقِّ من يوردُ الحديثَ في الحكمِ والاستشهادِ به للمعنىٰ والمصنفُ يوردُ الحديثَ مرتبًا علىٰ حروفِ المعجمِ قاصدًا ذكرَ كلِّ حديثٍ بما وقعَ عند مخرِّجِه من اللفظِ، ولذلك يكرِّر الحديثَ الواحدَ مرارًا بحسب الألفاظِ المخرَّجةِ بها في الأصول، ولفظ هذا الحديثِ عند الترمذيِّ»[(٢)]: «**إذا قام أحدُكم من فراشِه ثمَّ رجعَ إليه فلينفضْه بصنفةِ إزارِه ثلاثَ مراتٍ فإنَّه لا يدري ما خلفَه عليه بعدَه، فإذا اضْطَجَعَ فليقلْ: باسمِكَ ربِّي وضَعْتُ جنبي**

---

(١) "فيض القدير شرح الجامع الصغير" (١/ ٢٨٠).

(٢) "جامع الترمذي" (٥/ ٤٧٢، رقم٣٤٠١).

وبكَ أرفعُه، فإنْ أمسكْتَ نفسي فارحمْها، وإنْ أرسلْتَها فاحفظْها بما تحفظُ به عبادك الصالحينَ، فإذا استيقظَ فليقلْ: الحمدُ لله الذي عافاني في جسدِي وردَّ عليَّ رُوحِي، وأذنَ لي بذِكْرِه».

فهذا اللفظُ في اصطلاحِ المصنفِ يُذكر في حرفِ «إذا» معَ «القاف» الذي بعدَه «ألف» لا هنا في حرفِ «إذا» معَ «الألف» بعدَه «سين» ثمَّ إنَّ المؤلفَ لم يذكرْه فيما سيأتي، لأنَّه منَ الأحاديثِ الطوالِ و"الجامع الصغير" مخصوصٌ عنده بالأحاديثِ القصارِ غالبًا، أمَّا النَّسائيُّ فإنَّه خرَّجه في "السُّنن الكبرىٰ"[1] لا في "الصغرىٰ"، والمعدودُ من الكتبِ السِّتة إنما هو "السُّنن الصغرىٰ" فبطلَ تعقُّبِ الشَّارحِ»[2].

ومنه: حديثُ: «**إذا ضَرَبَ أَحَدُكُم خَادِمَه فلْيتَّقِ الوَجْهَ**» (د) عن أبي هريرةَ. قال المناويُّ في "الفيض": «وظاهرُ صنيعِ المصنِّفِ أنه ليسَ في أحدِ "الصَّحيحينِ" وهو ذهولٌ عجيبٌ، فقد خرَّجه مسلمٌ منْ حديثِ أبي هريرةَ بهذا اللفظ بعينِه، قال ابنُ حجرٍ: ورواهُ البخاريُّ بلفظٍ آخرَ»[3].

قال السَّيدُ أحمدُ في "المداوي": «لا ذهولَ إلا منَ الشارحِ، فإنَّ مسلمًا[4] لم يخرِّجه بهذا اللفظِ بعينِه كما زَعَم، إنَّما رواهُ بلفظِ: «**إذا قاتلَ أحدُكُمْ أخَاهُ فلْيجتَنبِ الوَجْهَ**»، وأشار إلىٰ روايةِ: «**إذا ضربَ**» ولم يذكرْها[5].

---

(١) "السنن الكبرىٰ" للنسائي (٦/ ٢٢٢، رقم١٠٧٢٦).

(٢) "المداوي لعلل الجامع" وشرحي المناوي (١/ ٣٠٤-٣٠٥).

(٣) "فيض القدير" (١/ ٣٩٧).

(٤) "صحيح مسلم" (٤/ ٢٦١٢،٢٠١٦).

(٥) "المداوي لعلل الجامعِ وشرحي المناوي" (١/ ٤١٢) وهذه أمثلةٌ أخرىٰ لقاعدةِ الاختلافِ في اللفظِ: (١/ ٣٢٠، ٣٨٣، ٤٠١، ٢/ ٩٢، ٤/ ٢٧٤، ٤٨٤، ٦/ ٢٧٤،

٢- ترجيحُ الوصلِ على الإرسالِ عندَ تسَاوِي الأسانيدِ:

من المسائلِ الشائعةِ في كتبِ علومِ الحديثِ تعارضُ الوصلِ والإرسالِ وللعلماءِ هنا مذاهبُ معروفةٌ[١]، واختارَ السَّيدُ أحمدُ ترجيحَ الوصْلِ مطلقًا - خلافًا لبعضِ الحُفَّاظِ- لأنَّه زيادةُ ثقةٍ.

من ذلك: حديثُ «**أبغضُ الحلالِ إلى الله الطلاقُ**» (د هـ ك).

قال المناوي في "الفيض": «ورواه البيهقيُّ مرسلًا بدونِ ابنِ عمرَ، وقال: الوصلُ غيرُ محفوظٍ. قال ابنُ حجر: ورجَّحَ أبو حاتم والدَّارقطنيُّ المرسَل...» ثمَّ قال المناويُّ: «وبه عرفَ أنَّ رمزَ المؤلفِ لصحَّتِه غيرُ صَوابٍ»[٢].

قال السَّيدُ أحمد في "المداوي": «قلتُ: بل هو الصَّوابُ، والحديثُ صحَّحه الحاكمُ وأقرَّه الذَّهبيُّ، ورجَّحَ وصلَه بعضُ الحفَّاظِ وهو الذي تقتضيه قواعدُ الحديثِ والأصول، ومن رجَّحَ المرسَلَ لم يراعِ ذلكَ بل لا يكادُ يَرِدُ حديثٌ مرسلٌ وموصولٌ إلا رجَّحَ أبو حاتم والدارقطنيُّ المرسلَ بدونِ استنادٍ إلى حُجَّةٍ غالبًا مع مخالفةِ المقرَّر في الأصول، فإنَّ الوصلَ زيادةٌ منَ الثِّقةِ يكونُ مقبولًا، والراوي قد يوصلُ مرةً ويرسلُ أخرىٰ كما هوَ معلُومٌ، فالراجِحُ أنَّه موصولٌ صحيحٌ»[٣].

٢٨٢، ٤٦٧، ٤٨٩، ٥١٠، ٤/ ١٢٩، ٢/ ١٢٤، ١٢٧، ١٩٢، ١٩٦، ٢٠٦، ٣٣٦، ٤٠٤، ٥٦٤).

(١) "الكفاية في علم الرواية" (ص: ٤١١)، "التقييد والإيضاح" (ص: ١١١-١١٢)، "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٦٩٥).

(٢) "فيض القدير" (١/ ٧٩).

(٣) "المداوي لعلل الجامع" وشرحي المناوي (١/ ٧٨، ٧٩).

ومنه قوله في "المداوي" بعد أنْ نقلَ قولِ الدارقطنيِّ في "عللِه": «إنَّ المرسَلَ أشبَهُ». قال السَّيدُ أحمد: «إنَّ الأقدمينَ ولا سيَّما ابن المباركِ يوردُونَ الأحاديثَ مرسلةً ويختارونَها علىٰ الموصُولةِ، ومنْ قرأَ كتبَهُم عرفَ ذلك ورأىٰ فيها أكثرَ الأحاديثِ المخرَّجةِ في الصَّحِيحَينِ مخرجةً عندهُم مرسَلةً من نفْسِ الطُّرقِ التي هيَ منْها في الصَّحيحِ، بل وربَّما كانتْ في الصَّحيحِ موصُولةً من جهتِهم أيضًا، فيكونُ الحديثُ عند البخاريِّ من طريقِ ابنِ المباركِ موصولًا، وهوَ في كتابِ "الزهد" له مرسلًا ويكونُ عنده كذلك عنْ أبي نُعيمٍ مرسلًا اختيارًا منهم للإرسال علىٰ الوصْلِ، فلا يرجحُ قولهم بذلك علىٰ من أوصلَ الحديثَ، والله أعلمُ»[1].

وللسيدِ أحمدَ بنِ الصِّدِّيقِ بحثٌ موسَّعٌ في "المداوي" حولَ اختيارِ جماعة من الحفاظِ للمرسَلِ، وقد خالفَهم، وأبانَ عن اجتهادِه واستقلالِه فقال عنهم: «لا يكادونَ يرجِّحُون موصولًا، بل لا يردُ حديثٌ بالطريقينِ إلا جزَموا بترجيحِ المرسلِ كأنَّهم يرون أنَّ ذلكَ هو الأحوطُ غافلينَ عما يلزمُهم منْ تكذيبِ الحفَّاظِ الثقاتِ وإلصاقِ الضعفِ بهم»[2].

٣ - التعقيبُ على أخطاءِ المناويِّ في الرِّجال:

من منهجِ ابنِ الصِّدِّيقِ في المداوي بيانُ أخطاءِ الشَّيخِ المناويِّ في الرِّجال ليسَ من حيثُ التوثيقُ والتضعيفُ فقط بل من حيثُ ضبطُ الأسماءِ والمتفق والمفترق، فقد يضعفُ الحديثَ بالثِّقةِ، أو يحكمُ عليه بالجهالةِ.

---

(١) المصدر السَّابق (١/ ٨٢، ٨٣).

(٢) المصدر السَّابق (٦/ ٥٣٢-٥٣٥).

من ذلك: حديثُ: «**آخرُ أربعاء في الشَّهرِ يومُ نحْسٍ مُستمرٍّ**». وكيعٌ (في "الغرر"، وابنُ مردويهِ في "التفسير"، (خط) عن ابنِ عباس). قال المناوي: «ابن الجراح أبو سفيان الرؤاسيُّ في "الغرر" وابن مردويهِ في "التفسير" خط عن ابن عباس».

قال السَّيدُ أحمدُ: «يُنتقَدُ على المؤلفِ إطلاقَه لفظِ وكيعٍ في عزْوِ الحديثِ إليه فإنه يتبادرُ إلى الذهنِ أنه وكيعُ بنُ الجرَّاحِ الرؤاسيُّ الحافظُ المشهورُ الإمامُ القديمُ أحدُ شيوخِ أحمدَ وابنِ معينٍ صاحبُ "المصنَّفِ" و"الزُّهدِ" وغيرِهما المتوفَّى سنة ستٍّ وتسعين ومائةٍ وليس كذلك، بل المرادُ به محمَّدُ بنُ خلفٍ القاضي الحنفيُّ المتأخِّرُ كما سيأتي، وقد وهمَ الشارحُ فيه كما ترى وكنتُ أظنُّ أنَّ ذلك مبلغُ علمِه، ونبَّهتُ عليه في حاشيةِ الكتابِ حتَّى وقفتُ على شرحِه الكبير[1] فوجدتُه كتبَ فيه على قوله: وكيعٌ، أي القاضي أبو بكر محمَّد بن خلف المعروفُ بوكيعٍ، فعلمتُ أنَّ ما وقع له في "الشرح الصغير" سبقُ قلمٍ وذهول أوقعَه فيه إطلاقُ المصنِّف، فإنَّ المشهورَ بوكيع هو ابنُ الجرَّاحِ.

أمَّا صاحبُ "الغرر" فوكيعٌ إنما هو لقبٌ له واسمُه محمَّدُ بن خلف بن حَيَّانَ بن صدقة بن زياد أبو بكر الضَّبيُّ، كان عالمًا فاضلًا عارفًا بالسِّير والأخبار نبيلًا فصيحًا من أهلِ القرآنِ والفقْه والنحوِ، حَدَّثَ عنِ الزُّبير بنِ بكَّار والحسنِ بنِ عرفة وأبي حُذافةَ السَّهميِّ والعلاءِ بن سالم وعليِّ بن مسلم الطوسيِّ ومحمَّد بن عبدالله المخرميِّ والحسنِ بن محمَّد الزعفرانيِّ ومحمَّد بن عبدالرحمن الصيرفيِّ ومحمَّد بن عثمان بن كرامة وخلقٍ كثيرٍ من شيوخِ أصحابِ

(١) "فيض القدير شرح الجامع الصغير" (١/ ٤٥).

الكتبِ السِّتةِ وغيرِهم، وصنَّفَ المصنفاتِ الكثيرةَ منها كتابُ "الغرر من الأخبار" الذي خرَّجَ فيه هذا الحديثَ، وكتابُ "عدد آيِ القرآنِ والاختلاف فيه" و"طبقاتُ القضاة"[1].

وفي موضعٍ آخرَ قال المناويُّ تعقيبًا علىٰ السيوطيِّ: «فيه عمر بن أحمد أبو حفص بن شاهين، قال الذَّهبيُّ: قال الدارقطنيُّ: يخطئُ وهو ثقةٌ»[2].

فأجابه السَّيدُ أحمد في "المداوي" بقوله: «عمرُ بنُ أحمدَ بنِ شاهين الذي أعلَّ الشارحُ به الحديثَ هو الحافظُ الكبيرُ الثقةُ المصنفُ الشهيرُ صاحبُ التصانيف الكثيرةِ وأحدُ مشاهير المخرِّجين الذين يكثرُ عزْوُ الحفَّاظِ الأحاديثَ إلىٰ تخريجِهم فهو كالطبرانيِّ والدارقطنيِّ وابنِ حِبَّانَ والبيهقيِّ وتلكَ الطبقةِ».

فعلىٰ صنيعَ الشَّارحِ ينبغي أنْ تعللَ الأحاديثُ بمخرِّجيها الحفاظِ الأثباتِ فيقال: رواه الطبرانيُّ وفيه كلامٌ، وكذلك أبو نُعيم وابنُ مندَه وابنُ حِبَّان وغيرُهم، لأنَّه ما منْ هؤلاءِ الحفَّاظِ أحدٌ إلا وقدْ تُكلِّم فيه وذُكرَ في الضُّعفاءِ من أجلِ ذلكَ الكلامِ الذي لا يخلُو أحدٌ في الدنيا من مثلِه حتَّىٰ مالكٌ والشَّافعيُّ وسفيانُ وأمثالهُم، ومنْ قرأ ترجمةَ ابنِ شاهين انبهرَ من حفظِه وسعة

(١) "المداوي" (١/ ٢٣) ووكيعٌ بنُ الجراح ترجمتُه في: تقدمة "الجرح والتعديل" (ص: ٣٢٣-٣٢٤)، "الثقات" لابن حِبَّان (٧/ ٥٦٢)، "تهذيب الأسماء واللغات" (٢/ ١٤٤)، "تهذيب التهذيب" (١١/ ١٢٣).

ومحمَّد بن خلف القاضي المعروفُ بوكيعٍ ترجمته في: "تاريخ بغداد" (٥/ ٢٣٦-٢٣٧)، "الوافي بالوفيات" (٣/ ٤٣-٤٤)، "المنتظم" (٦/ ١٥٢).

(٢) "فيض القدير" (٢/ ١٦).

مروياته وكثرةِ مؤلفاتِه حتى قيل: إنه لم يؤلِّفْ أحدٌ في الإسلامِ مثلُه، وقد نقلَ عنه أنَّه كان يقول: كتبتُ بأربعمائةِ رَطْلِ حبرٍ، وصنفتُ ثلاثمائةٍ وثلاثينَ مصنَّفًا منها: التفسيرُ الكبيرُ ألفُ جزءٍ حديثيٍّ في ثلاثين مجلدًا ضخمًا، والمسندُ ألفٌ وخمسُمائةِ جزءٍ كذلك، والتاريخُ مائةٌ وخمسونَ جزءًا، والزُّهد مائةُ جزءٍ وغيرُ ذلك كالترغيبِ والناسخِ والمنسوخِ وغيرها، وأثنى عليه الأئمةُ ووثَّقوه[1].

ثم ذكرَ السَّيد أحمد سببَ كلمةِ الدارقطنيِّ في ابنِ شاهين فقال: «الحامل له على وصفِه بالخطأ أنَّ الدارقطنيَّ قال: ما أعمى قلب ابنِ شاهين حمل إليَّ كتابه الذي صنَّفه في التفسيرِ وسألني أنْ أصلحَ ما أجدُ فيه من الخطأ فرأيتُه قد نقلَ تفسيرَ أبي الجارودِ وصرَفه في الكتابِ وجعله عن أبي الجارودِ عن زيادِ بنِ المنذرِ وإنَّما هو عنْ أبي الجارودَ زيادِ بنِ المنذرِ.

قال السَّيدُ أحمدُ: «وهذا إسرافٌ من الدارقطنيِّ دفعه إليه ما يقعُ بينَ المتقارنين» ثم أفاضَ في دفعِ كلمةِ الدارقطنيِّ.

٤- الانتصارُ لآلِ البيتِ عليهم السلام:

من مقاصدِ السَّيدِ أحمد في "المداوي" دفعُ الجورِ والظلمِ الذي وقعَ على آل البيتِ عليهم السلام[2].

---

(١) "المداوي" (٢/ ٣٥-٣٦) وابن شاهين عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي الحافظ الكبير صاحب المصنفات الكثيرة ولد سنة (٢٧٧)، وتوفي سنة (٣٨٥)، ترجمته في: "تاريخ بغداد" (١١/ ٢٦٥-٢٦٨)، "المنتظم" (٧/ ١٨٢-١٨٣)، "تذكرة الحفاظ" (٣/ ٩٨٧-٩٩٠)، "مرآة الجنان" (٢/ ٤٢٦).

(٢) وقارن بين هذا المقصد الإيماني الشريف، وبين من جعل مقصده نصـرة مذهبه وبعض أعيانه ولو بطرق غير مرضية.

من ذلك: قال المناويُّ في "الفيض" عن أحدِ الأحاديثِ: «لم يرمزِ المصنِّفُ له بشيءٍ، وهو ضعيفٌ، لأنَّ فيه...، وجعفرٌ الصَّادقُ قال عنه الذَّهبيُّ في الكاشفِ عن القطَّان: في النفسِ منه شيءٌ»[1].

قال السَّيد أحمدُ بنُ الصِّدِّيق: «هذه غلطةٌ شنيعةٌ من الشَّارحِ، فهل تُعلَّلُ الحديثَ بجعفرٍ الصَّادقُ أحدِ كبارِ الأئمَّةِ وساداتِ الأُمَّة وبحورِ العلمِ والمعرفةِ منْ آلِ البيتِ الأطهارِ؟! وتجعلُه في مصافِّ الضُّعفاءِ والمتروكينَ الذين يردُّ بهم الحديثُ، إنَّ هذا لعجبٌ، بل الذَّهبيُّ نفسُه لم يصِلْ إلى هذه الدرجةِ أنْ يضعِّفَ حديثًا بوجودِ جعفرٍ الصَّادقِ فيه، وإنَّما أورده في "الميزان" على زعمِ أنَّه يوردُ كلَّ من تُكلِّم فيه بحقٍّ أو بباطلٍ ولذلكَ قال في "الميزان": «جعفرُ بنُ محمَّدِ بنِ عليِّ بنِ الحسينِ الهاشميُّ أبو عبدالله أحدُ الأئمةِ الأعلامِ برٌّ صدوقٌ كبيرُ الشَّأن[2]»، وهو صادقٌ في هذا ولكنَّه كذَّابٌ في قصدِه، بل غرضُه الأكيدُ هو جلبُ الطَّعنِ فيه من إخوانِه النَّواصبِ، وإدراجُ هذا الإمامِ في دفترِ الضُّعفاءِ والمتروكين، فإنَّه ذكرَ فيه أيضًا جميعَ الأئمةِ المشاهيرِ المتبوعين من ساداتِ أهلِ البيتِ ﵃، كالإمامِ زيد بن عليٍّ[3]، والإمامِ عليِّ بن موسى الرِّضا، والإمامِ موسى الكاظم[4]، مع أنه ذكرَ في خطبةِ كتابه أنه سيوردُ كلَّ من تكلَّم فيهم ولا يتعرَّضُ لأحدٍ من الأئمَّةِ المتبوعين، فهل هؤلاءِ ليسُوا

(١) "فيض القدير" (١/ ٢٥٥).

(٢) "ميزان الاعتدال" (١/ ت١٥١٩).

(٣) لم أجده في الميزان.

(٤) المصدر السَّابق (٣/ ٥٩٥٢)، (٤/ ت٨٨٥٥).

بأئمَّةٍ؟ وهل هم غيرُ متبوعين؟ وهؤلاءِ آلافُ الآلافِ من أتباعهم من الزيديَّة والإماميَّة موجودةٌ في كلِّ عصرٍ، بل هذه الأمَّةُ بأجمعِها مجمِعةٌ علىٰ جلالتِهم وإمامتِهم واعتقادِهم والتبرُّكِ واستحضارِ الرحماتِ بذكرِهم والثناءِ عليهم(١).

وهكذا نجدُ المصنفَ رضي الله عنه يقفُ موقفًا حاسمًا لا هوادةَ فيه ولا لينَ في الدفاعِ عن أئمَّةِ آل البيتِ الأطهارِ عليهم السلام، ويرىٰ أنَّ إدخالَهم في "ميزان الاعتدال" عيبٌ كبيرٌ، والأكبرُ منه هو تضعيفُهم بلا موجبٍ، فرضيَ الله عنك يا سيد أحمد، ما أرعاكَ لحرمةِ آل البيتِ الكرام عليهم السلام.

٥- من شروطِ المحدِّثِ معرفةُ تواريخِ المحدثين ولادة ووفاة:

كان السَّيدُ أحمدُ يرىٰ ترتيب العزْوِ للأصولِ حسبِ التاريخِ بعد تقديمِ الأصول السِّتةِ والصِّحاحِ، ففي أحدِ الأحاديثِ قال المناويُّ: «ورواه عنه أيضًا الديلميُّ والمخلصُ والبغويُّ وابنُ أبي الدنيا»(٢).

قال السَّيدُ أحمدُ: «ترتيبٌ مخالفٌ لأصول أهلِ العزْوِ والتخريجِ، بل ولغيرِهم عند سرْدِ أسماءِ العلماءِ، فإنَّ الدَّيلميَّ الذي بدأ به متأخِّرٌ منَ القرنِ السَّادسِ، وابنَ أبي الدُّنيا الذي خَتمَ به متقدمٌ من أهلِ القرنِ الثالثِ، وكذلك المخلصُ متأخرٌ عن البغويِّ وهما جميعًا متقدمانِ علىٰ الدَّيلميِّ ومتأخِّرانِ عنِ ابنِ أبي الدُّنيا، فكانَ حقُّه أنْ يقولَ: أخرجَه ابنُ أبي الدُّنيا والبغويُّ والمخلصُ والديلميُّ.

ولهذا كان من شرطِ المحدِّثِ والمخرجِ معرفةُ تواريخِ الرجال ووفياتِهم

---

(١) المداوي (١/ ٢٥٠-٢٥١).

(٢) "فيض القدير" (٦/ ٦٦، ٦٧).

حتىٰ لا يتأخَّرَ المتقدِّمُ كما فعل الشارحُ»[1].

٦- الفرقُ بين قولِ الهيثميِّ: «رجاله ثقاتٌ، ورجاله وُثِّقوا»:

قال المناويُّ في "فيض القدير": «قال الهيثميُّ: ورجاله وُثِّقوا، وبه يعلمُ أنَّ رمزَ المؤلفِ لحسنِه تقصيرٌ، وحقُّه الرمزُ لصحَّته»[2].

وقد أجابَ السَّيدُ أحمدُ علىٰ اعتراضِ المناويِّ بقوله: «قول الحافظُ الهيثميُّ: رجاله وُثِّقوا لا يصلحُ لأنْ يكونَ الحديثُ حسنًا إلا باعتبارِ أمورٍ وقرائنَ فضلًا عن أنْ يكونَ صحيحًا، لأنَّ معنىٰ وُثِّقوا: أنَّهم ضعفاءُ، ولكنْ وثَّقَهم بعضُ أهلِ الجرحِ والتعديلِ لخلافٍ فيهمْ، وإنَّما يكونُ الحديثُ صحيحًا لو قال: رجاله ثقاتٌ، وهذا أيضًا بعد السَّلامةِ من الشُّذوذِ والعلَّة، والشارحُ بمعزل عن فهْم ذلك كلِّه»[3].

ومنه: أنَّ السَّيد أحمد ذكر أحدَ الرُّواةِ ثمَّ قال: «مختلفٌ فيه»، وبعدَ أنْ ذكرَ جرحًا وتعديلًا فيه قال: فلأجلِ هذا قال الهيثميُّ عنه: «موثَّقٌ ولم يقلْ ثقةٌ»[4].

ومنه: أنَّ المناويَّ صحَّحَ أحدَ الأسانيدِ اعتمادًا علىٰ قول الهيثميِّ: «رجاله موثَّقُون»[5] فقال السَّيدُ أحمدُ: «قاعدةُ الحافظِ الهيثميِّ أنَّ الرواةَ إذا كانوا ثقاتٍ

(١) "المداوي" (٦/ ١٦٢) ثمَّ زاد السَّيدُ أحمدُ في البيانِ فذكرَ أنَّ البغويَّ ثلاثةٌ، وأنَّ مطلقَ العزْوِ لابنِ أبي الدنيا فيه نظرٌ، فله أكثرُ من ألفِ مؤلَّفٍ والمتداولُ الذي يكثر العزوُ إليه نحو الخمسين فينبغي البيانُ.

(٢) "فيض القدير" (١/ ٣٦٨).

(٣) "المداوي" (١/ ٣٨٣).

(٤) المصدر السَّابق (٢/ ٣٨).

(٥) "فيض القدير" (٦/ ١٢٣).

بإطلاق عبَّر بقوله: ثقاتٌ، وإن كانوا مختلَفًا فيهم والمرجحُ عنده التوثيقُ عبَّر بقوله: موثَّقون، وإن كان كذلك فغايةُ الحديثِ أنه حسنٌ»[(١)].

٧- الفرقُ بينَ إسنادُه ضعيفٌ، وفي إسنادِه ضعفٌ:

من ذلك: قال المناويُّ في "الكبير": «قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: إسنادُه ضعيفٌ»[(٢)].

قال السَّيدُ أحمدُ: «الحافظُ لم يقُل إسنادُه ضعيفٌ ولكنْ قال: في سندِه ضَعْفٌ، وهذه عبارةٌ أخفُّ من التي ذكر الشارحُ، والواقعُ أنَّه كذلكَ؛ فيه ضعفٌ قليلٌ لا أنه ضعيفٌ مطلقًا وذلك أنه من روايةِ ليثِ بنِ أبي سليمٍ، عن سعيدِ بنِ عامرٍ، عن ابنِ عُمرَ»، ثمَّ قال: «فسعيدُ بنُ عامرٍ لهذا لا يُعرَفُ إلا بهذا الحديثِ، لكنْ قال عثمانُ الدارميُّ عن ابنِ معينٍ: لا بأسَ به، وذكرَه ابن حِبَّان في الثقاتِ، والراوي عنه ليثُ بنُ أبي سليمٍ حاله معروفٌ وحديثه حسنٌ، فلهذا عبر عنه الحافظُ بأنَّ فيه ضعفًا»[(٣)].

٨- تصحيحُ الحافظِ لإسنادِ حديثٍ هو توثيقٌ منه لرواتِه:

صرَّح عددٌ من الحفَّاظِ أنَّ الحكمَ على الإسنادِ بالصِّحة معناه اتِّصالُه وثقةُ رواته عند المصحِّحِ[(٤)]، وهو ما صرَّح به صاحبُ "المداوي" فقال: «فلمْ يبقَ

(١) "المداوي" (٦/ ٢٦٨).

(٢) "فيض القدير" (٢/ ١٨).

(٣) "المداوي" (٢/ ٣٩) وسعيد بن عامر ترجمته في "الجرح والتعديل" (٤/ ت٢٠٧)، "الميزان" (٢/ ت٣٢١٩)، "تهذيب التهذيب" (٤/ ٥١). وليث بن أبي سليم ترجمته في: "الجرح والتعديل" (٧/ ت١٠١٤)، "الميزان" (٣/ ت٦٩٩٧)، "تهذيب التهذيب" (٨/ ٤٦٥).

(٤) صرَّح بذلك ابنُ الصلاح في المقدمة (ص: ١١، ١٢)، والنوويُّ في "الإرشاد" (ص: ٥٧،

النظرُ إلا في عبدالله بنِ سهلِ بنِ حُنيفٍ، وهو إن لم يكنْ مشهورًا إلا أنَّ تصحيحَ الحاكمِ لحديثه توثيقٌ له»[1].

٩- "المناوي" رتَّب أحاديثَ "الميزان" و"لسانه"، ولا يرجعُ للأصولِ المشهورةِ:

يجدُ النَّاظرُ في كتابي "المناوي" أنَّه يعلل بعضَ الأسانيدِ برجال لا يكونُون عند المخرِّجين الذين ذكرهُم السُّيوطيُّ في "الجامع الصغير" أصلًا، وقد بيَّن السَّيدُ أحمدُ سببَ هذا الوهْمِ الغريبِ الذي يقعُ فيه المناويُّ.

من ذلك: قال المناويُّ في "الكبير": «وفيه هارونُ بنُ محمَّد أبو الطيبِ، قال في "الميزان": قال ابنُ معين: كذابٌ، ثمَّ أوردَ له هذا الخبر»[2].

قال السَّيدُ أحمدُ: «لا وجودَ لهارونَ بنِ محمَّدٍ في سندِ حديثِ أبي داود كما سأذكرُه، وإنَّما الشَّارحُ كان رتَّبَ أحاديثِ "الميزان" على حروفِ المعجمِ، وجعله مصدرًا يرجعُ إليه لمعرفةِ مراتبِ الأحاديثِ، فلما رأى هذا الحديثَ قد ذكره الذَّهبيُّ في ترجمة هارونَ بنِ محمَّد[3]، ظنّ أنَّ أبا داود خرَّجه من طريقِه، فنسبَه إليه بدونِ تحقُّقٍ من سند أبي داود ولا نظرٍ فيه، فأخطأ خطأً فاحشًا، أمَّا الذَّهبيُّ فإنَّما يقصدُ نكارةَ الحديثِ من جهةِ الإسنادِ الذي جاء به هارونَ، فإنه

---

٥٨)، والذَّهبي في "الموقظة" (ص: ٧٨، ٧٩)، وقد بسطته في مقدمة كتابي "التعريف بأوهام من قسَّم السنن".

(١) "المداوي" (٣/ ١٨٤).

(٢) "فيض القدير" (٦/ ١٢٣١).

(٣) "ميزان الاعتدال" (٤/ ت٩١٧٠)، "سنن أبي داود" (٤/ ٣٤٥، رقم ٥١٧٠).

رواه عن يحيىٰ بن سعيد عن ابنِ المسيبِ عن أبي هريرة، والحديثُ معروفٌ من طريقٍ آخرَ، قال أبو داود: حدَّثنا الحسنُ بن عليٍّ: ثنا زيدُ بن الحباب عن عمار بنِ رزيقٍ عن عبدالله بن عيسىٰ عن عكرمةَ عن يحيىٰ بن يعمرَ عن أبي هريرةَ[١].

ومن ذلك أنَّ المناويَّ عندما لا يجدُ الحديثَ في ترتيبِه في الحرفِ محلِّ البحثِ يسكتُ عنه بينما هو في مكانٍ آخرَ.

منه: حديثُ سكتَ عليه الشارحُ في "الكبير" وقال في "الصَّغير": «إسنادُه ضعيفٌ»[٢].

قال السَّيدُ أحمدُ: «وإنَّما قال ذلكَ تبعًا لرمزِ المصنِّفِ، ولذلكَ لم يتعرضْ لمن في سندِه من الضُّعفاءِ كأنَّه لم يقفْ علىٰ ذلكَ، وهو من قصُورِه، فإنَّ الحديثَ أسندَه الحافظُ في "اللسان"[٣] في ترجمةِ منصورِ بنِ عمارٍ منْ روايتِه، عنْ ابنِ لَهِيعةَ، عن أبي قبيل، عن عبدالله بن عمرو به، ومنصور بن عمار فيه مقالٌ وكان واعظًا صالحًا إلا أنه ضعيفٌ في الحديثِ... والشارحُ قد رتبَ أحاديثَ "الميزان" و"اللسان"، فأينَ هوَ عنْ هذا؟ والسببُ في ذلكَ أنه ذكرَه في "اللسان" بلفظِ: «منْ أحبَّ المكاسبَ فعليهِ بمِصْرَ» الحديث، وهو لم يهتدِ لهذا اللفظِ لأنَّه غيرُ حافظٍ ولا منْ أهلِ الفنِّ»[٤].

---

(١) "المداوي" (٦/ ٢٦٥، ٢٦٦).

(٢) "فيض القدير" (٦/ ٧٥).

(٣) "لسان الميزان" (٦/ ٩٩).

(٤) "المداوي" (٦/ ١٩٤).

١٠- الهيثميُّ إذا قال عنِ الرَّاوي: «لا أعرفُه»، يقولُ المناويُّ عنه: «مجهولٌ»، والتعقيبُ على المناويِّ:

وقد تعقَّبه السَّيدُ أحمدُ وبيَّن الفرقَ بينَ قولهم: «لا أعرفُه» وقولهم: «مجهول». من ذلكَ قول المناويِّ: «فيه عبادُ بن زكريا مجهولٌ، وبقيةُ رجاله ثقاتٌ»(١).

فأجابه السَّيدُ أحمدُ بقوله: «هذا غلطٌ من وجهَين: أحدُهما: أنه أخذَ هذا منْ قول الحافظِ الهيثميِّ: لم أعرفْه وبقيةُ رجاله رجالُ الصَّحيحِ(٢)، وقد قدمنا أنَّ من لم يعرفْه الحافظُ الهيثميُّ لا يسمَّى مجهولًا»(٣).

ومنه قول السَّيدُ أحمدُ في موضعٍ آخرَ: «إنَّ ما يقول فيه النورُ الهيثميُّ وغيرُه من المتأخِّرين لم أجدْه أو لم أرَ أحدًا ذكرَه لا يقال فيه مجهولٌ، لأنَّه قد يكونُ معروفًا ولم يوفَّقْ ذلك المتأخِّرُ لمعرفتِه والوقوفِ على ترجمتِه»(٤).

وهناك مواضعُ أُخرى في "المداوي" مشابهةٌ لهذا المعنى(٥).

١١- السُّيوطيُّ لا يذكرُ كلامَ المخرِّجين، والمناويُّ يعارضُه، ثمَّ يقلِّدُه في "كنوز الحقائق":

ذلك أنَّ السُّيوطيَّ مشى في كتابِه "الجامع الصغير" على عزْوِ الأحاديثِ لمخرِّجيها، ولا يذكرُ كلامَ الحفَّاظِ المخرِّجين أو غيرِهم على الحديثِ، وقد

(١) "فيض القدير" (٢/ ١٤٧).

(٢) "مجمع الزوائد" (١٠/ ١٤٣).

(٣) "المداوي" (٢/ ٢٢٥).

(٤) المصدر السَّابق (٤/ ٢١٠).

(٥) المصدر السَّابق (٢/ ٢٢٥، ٢٣٩).

حاول المناويُّ إلزامَ السيوطيِّ بذكرِ كلامِ المخرِّجين، وبالتالي نسبة القصورِ له.

قال المناويُّ في "الكبير" عند الكلامِ على أحدِ الأحاديثِ: «قضيةُ صنيعِ المصنفِ أنَّ البيهقيَّ خرجه وسكتَ عليه، والأمرُ بخلافِه، فإنَّه قال عقبَه: تفرَّد به حامدُ بنُ آدمَ، وكان متهمًا بالكذبِ، فكانَ على المصنِّفِ حذفُه، وليتَه إذا ذكره لم يحذفْ من كلامِ مخرِّجه علَّتَه»[1].

قال السَّيدُ أحمد: «وإذا الأمرُ كما عرفتَ فلم قلدتَه وأوردتَه في كتابك "كنوز الحقائق" الذي سمَّنته بالمناكيرِ والموضوعاتِ السَّمِجةِ الباردةِ من غير بيانٍ ولا تنصيصٍ، أمَّا المصنفُ فلم يكنْ من شرطِه أنْ يقولَ كلامَ المخرِّجين، ولو فعل لجاءَ كتابُه عدَّةَ مجلداتٍ»[2]. وله نظائرُ[3].

١٢- قد يكونُ للحديثِ طرقٌ، وتضعيفُ المناويِّ للحديثِ كلِّه من طريقٍ واحدٍ:

فقد يعزُو السيوطيُّ الحديثَ لعددٍ من المخرِّجين، ولهم طرقٌ متعددةٌ، فيضعِّفُ المناويُّ أحدَ الطرقِ ويسكتُ عن الباقي فيوهِمُ -غير العارفِ- أنَّ الحديثَ ضعيفٌ بطرقه.

من ذلك أنَّ السيوطيَّ ذكر طرقًا لأحدِ الأحاديثِ، فقال المناويُّ: «ضعيفٌ لضعفِ صالحٍ المرِّي»[4].

---

(١) "فيض القدير" (٤/ ٥٢٨).

(٢) "المداوي" (٤/ ٦٣٠).

(٣) المصدر السَّابق (٤/ ٦٣، ٦٣١).

(٤) "فيض القدير" (٦/ ٤٩).

قال السَّيدُ أحمدُ: «هذا كلامٌ مضحكٌ لا معنىٰ له إلا تسويدُ الورقِ، فالمصنفُ ذكر ثلاثةَ طرقٍ، والشارحُ أعلَّه برجلٍ واحدٍ، كأنَّه موجودٌ في جميعِ طرقِه، والواقعُ أنه موجودٌ في سندِ حديثِ أبي هريرة وحدَه»[1].

وقد أكثر المناويُّ من تضعيفِ الطرقِ المتعددةِ بهذه الطريقةِ الغريبةِ وتعقَّبه صاحبُ "المداوي"[2].

١٣- لا يلزمُ منْ قولِهم: رجالُه ثقاتٌ صِحَّةُ الإسنادِ:

اعتادَ المناويُّ أنْ يبنيَ علىٰ قول الهيثميِّ: «رجالُه ثقاتٌ» صحةَ الإسنادِ، وقد بيَّن ابنُ الصِّدِّيق أنَّ هذا اللازمَ فيه نظرٌ.

من ذلك: قال المناويُّ: «بإسنادٍ صحيحٍ»، وقال في الكبير: «رجاله ثقاتٌ»[3].

قال ابنُ الصِّدِّيق: «لا يلزمُ من نقلِه عن الهيثميِّ من كونِ رجاله ثقاتٌ أنْ يقولَ عنه: إسنادُه صحيحٌ؛ لأنَّه قد يكونُ ثِقَةً ويكونُ حديثُه حسنًا لسوءِ حفظِه ونحوِ ذلك وهو الواقعُ هنا، ولذلكَ اقتصرَ المصنِّفُ علىٰ تحسينِه ولم يصحِّحه، وهو أيضًا السِّرُّ في عدول الحافظِ الهيثميِّ دائمًا عن قولِه: صحيحٌ إلىٰ قوله: «رجالُه ثقاتٌ»، وأيضًا فقد يكونُ الرجالُ رجالَ الصَّحيحِ والسَّند معلولٌ لا يحكمُ بصحتِه كما نبَّهنا عليه مِرارًا»[4].

---

(١) "المداوي" (٦/ ١٢٧).

(٢) "المداوي" (٦/ ١٢٢، ١٧٨، ١٣٩).

(٣) "فيض القدير" (٦/ ٥٠).

(٤) "المداوي" (٦/ ١٢٩)، وكذلك (٦/ ٦٣٥).

١٤- الفرقُ بين قولهم: «رواتُه يحتجُّ بهم في الصَّحيحِ أو رجاله رجالُ الصَّحيحِ»، و«صحيحٌ»:

المناويُّ فهم من قولهم: رجاله رجال الصَّحيحِ أو يحتجُّ بهم في الصَّحيحِ أنه صحيحٌ، وقد نبَّه ابنُ الصِّدِّيقِ على أنَّ هذا اللازمَ غيرُ جيِّد.

من ذلكَ: قال المناويُّ في "الكبير": «قال المنذريُّ: رواته يحتجُّ بهم في الصَّحيحِ، وقال الهيثميُّ: رجاله رجالُ "الصَّحيح"»، ثمَّ اعترضَ المناويُّ على السُّيوطيِّ فقال: «وبه يعرفُ أنَّ رمزَ المصنِّفِ لحسنِه قصورٌ، أو تقصيرٌ وإنَّما كانَ حقُّه الرمزَ لصحَّتِه»[1].

قال ابنُ الصِّدِّيق في "المداوي": «إنَّما القصورُ من الشَّارحِ فإنَّ قولَ الحافظِ المنذريِّ: رواته محتجٌّ بهم في الصَّحيحِ، لا يفيدُ أنَّه صحيحٌ كما شرحتُ غير مرةٍ، ولذلك عَدَل عن قوله: صحيحٌ إلى قوله: رواته محتجٌّ بهم في الصَّحيحِ، وكذلك قول الحافظِ الهيثميِّ؛ لأنَّ السَّند قد يكونُ رجاله رجالَ الصَّحيحِ ولكنَّ فيهم من ليسَ في الدَّرجةِ العُليا ممن هو موصوفٌ بالوهمِ وذلك صفةُ الحديثِ الحسنِ، بل قد يكونُ الحديثُ ضعيفًا بل موضوعًا لوجودِ علَّةٍ فيه»، ثمَّ بيَّنَ السَّيدُ أحمدُ بالنظرِ في الأسانيدِ صوابَ الحافظِ السُّيوطيِّ[2].

١٥- الجهالةُ ليستْ ضعفًا:

فإنَّ المناويَّ قد يحكمُ بالضعفِ على الراوي الذي يوصفُ بالجهالةِ من بعضِ النُّقادِ.

---

(١) "فيض القدير" (٢/ ٥٧).

(٢) "المداوي" (٢/ ١٢٢).

قال المناويُّ: «ضعيفٌ لضعفِ بقيةَ ويزيدَ بنِ حُجرٍ»[١].

قال السَّيدُ ابنُ الصِّدِّيق: «بقيةُ ما هو ضعيفٌ، ولكنه مدلسٌ، ويزيدُ بن حُجرٍ غيرُ معروفٍ؛ أو مجهول كما قال "الشارح في الكبير"، والمجهولُ لا يرادفُ الضعيفَ في الواقعِ ونفس الأمرِ، فقد يكونُ من أوثقِ الثقاتِ، ولذلك لا يعبِّرُ عنه علماءُ الحديثِ بالضعيفِ، بل يعبِّرون عنه بالمجهول»[٢].

١٦- بعضُ مصنفاتِ السَّيدِ أحمدَ غيرُ المطبوعةِ:

ومن منهجِ السَّيدِ أحمدَ في "المداوي" الإحالةُ إلى بعضِ مصنَّفاتِه غير المطبوعةِ -وهي كثيرةٌ- كما فعل في "المستخرجِ على الشهاب"[٣].

ومن ذلك أنَّه قال في "المداوي": «فكمْ حديثٍ حَكمَ بتواتره -يعني السيوطيَّ- وذكر له طُرقًا فزدْنا عليه الكثيرَ منها، بل ربَّما زدْنا عليه ضعفها أو أكثر من الضعفِ، ولنا في ذلك كتابُ: "الإعلام بما تواترَ من حديثِه عليه الصَّلاة والسَّلام"، أعانَ الله على إكماله»[٤].

وربَّما جاءَ بمقدمة لبعضِ كتبِه التي لم تطبعْ فقد وجدتُه ذكرَ خطبةَ كتابه "الهدي المتلقى في طرقِ حديثِ أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنُهم خلقًا" فقال: «أفردتُ طرقَ هذا الحديثِ في جزءٍ، قلتُ في أوله: أمَّا بعدُ، فقد أوردَ الحافظ السيوطيُّ في الأحاديثِ المتواترةِ حديثَ: «**أكملُ المؤمنينِ إيمانًا أحسنُهم خُلقًا**»،

---

(١) "التيسير".

(٢) "المداوي" (٢/ ١٩١).

(٣) المصدر السَّابق (٢/ ٨٧، ١٠١، ١٤١، ١٤٣، ١٦٣).

(٤) المصدر السَّابق (٢/ ٩).

وقال: أخرجه البخاريُّ عن ابن عمرو، والحاكمُ عن أبي هريرة وعائشةَ، وابن أبي شيبةَ من مرسَلِ الحسن، والطبرانيُّ عن عمير بن قتادةَ وأبي سعيدٍ الخدريِّ، وأبو يعلىٰ عن أنس، والبزَّار عن جابرٍ وعن ابنِ عُمر قال: «كنتُ عند رسول الله ﷺ عاشرَ عشرة: أبو بكر وعُمر وعثمان وعليٌّ وابنُ مسعود وحذيفة وأبو سعيد الخدريِّ ورجل آخر سماه لنا، فجاءَ فتىٰ من الأنصارِ فسلَّم ثمَّ جلسَ، فقال: يا رسول الله أيُّ المؤمنين أفضلُ؟ قال: **أحسنُهم خُلقًا**».

وقد وقعَ لي من طرقٍ أخرىٰ تبلغُ ضعفَ ما ذكره الحافظُ السيوطيُّ، وذلك من حديث أبي ذرٍّ، وعليٍّ، وجابر بن سمرة، وعمرو بن عَبَسَة، وأبي أُمامةَ، وأسامةَ ابن شريكٍ، ومعاذِ بن جبلٍ، وابنِ عبَّاسٍ.

ومرسلًا مِن رواية مطرِّفِ بن عبدالله بن الشِّخِّير، وسعد بن مسعودٍ، فأحببتُ ضمَّها إلىٰ ما ذكرَه مع التوسُّعِ في تخريج الجميعِ وإيرادِ الأسانيدِ في هذا الجزءِ وسمَّيته "بالهدىٰ المتلقَّىٰ في طرقِ حديثِ: **أكملُ المؤمنينَ إيمانًا أحسنُهُم خُلُقًا**"[1].

١٧- رأيه في العددِ الذي يثبتُ به التواترُ:

المتواترُ لا يثبتُ بثلاثةِ طرقٍ بل أقلُّها علىٰ رأي المصنفِ عشرةٌ، وهو رأي مرجوحٌ في نظرنا ونظرِ أهل الحقِّ، بل العبرةُ في ذلك علىٰ حصول العلمِ اليقينيِّ كما هو مقرَّر في محلِّه»[2].

١٨- استدراكُ طرقٍ للحديثِ على السيوطيِّ والمناويِّ:

---

(١) "المداوي" (١/ ١٩٢-١٩٣).

(٢) "المداوي" (١/ ١٨٧).

من ضمْنِ مقاصدِ ابنِ الصِّدِّيق في "المداوي" استدراكُ طرقٍ للحديثِ، وبيانُ المتابعاتِ والشواهدِ، وحصر هذه الاستدراكاتِ يحتاجُ لعمل مفردٍ.

وقد يُصرِّحُ بالاستدراكاتِ ويذكرُ الطرقَ والأسانيدَ ويحكمُ ويُصحِّحُ ويُضعِّفُ، وقد يكتفي بذكرِ أسماءِ الرُّواةِ معَ الإحالةِ لكتبِه الأُخرىٰ[1].

وقد يذكر ما في البابِ مع ذكر الأسانيدِ، مِن ذلك حديثُ: «**آكلُ كما يأكلُ العبدُ**...» أورده السيوطيُّ من حديثِ عائشةَ رضي الله عنها فقط[2].

فقال ابنُ الصِّدِّيق: «وفي البابِ عن البراءِ بنِ عازبٍ، وأبي هريرة، وأنس، وابنِ عمر، وابنِ عباس، وعبدالله بن بُسرٍ، ومرسلًا عن يحيىٰ بن أبي كثير، وعطاء بن أبي رباحٍ، والحسن، وعبدالله بن عبيد، والزهريِّ، وعطاء بن يسار، وغيرهم». ثمَّ ذكر أسانيدَهم[3].

١٩- تعليلُ المناويِّ لإسنادِ الحديثِ بالثقاتِ، مع وجودِ ضعيفٍ فيه:

والشيخ المناويِّ قد يُعلِّلُ الإسنادَ بثقةٍ مع وجودِ راوٍ ضعيفٍ أو أكثرَ في الإسنادِ.

من ذلك: أنَّ المناويَّ ضعَّف أحدَ الأسانيدِ برجلٍ ضعيفٍ، وبثقةٍ، والثقة هو عبدالعزيز بن صهيبٍ، فقال المناويُّ: «وعبدالعزيز ضعَّفه ابنُ معين وغيرُه»[4].

---

(١) من ذلك ما في المداوي (١/ ١٩٩، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٨٠، ٢٩٠، ٣١٠، ٣١١، ٣١٥، ٤٢١، ٢/ ٨٧، ١٠١، ١٤١، ١٤٣، ١٦٣).

(٢) "فيض القدير" (١/ ٥٥).

(٣) "المداوي" (١/ ٤٠-٤٣).

(٤) "فيض القدير" (٦/ ١٣٩).

فأجابه السَّيدُ أحمدُ بقوله: هذا بالنسبةِ لعبدِالعزيز بنِ صُهيبٍ باطلٌ لا أصل له ولا وجودَ لحرفٍ منه، فعبدالعزيز بن صهيبٍ ثقةٌ وفوقَ الثقةِ، من رجال الصَّحيحِ، ما تكلَّم فيه أحدٌ بحرفٍ ولا ذكره الذَّهبيُّ في "الضعفاء"، وفي "التهذيب" قال القطَّانُ عن شعبةَ: عبدالعزيز أثبتُ من قتادةَ وهو أحبُّ إليَّ منه، وقال أحمدُ: ثقةٌ وهو أوثقُ من يحيىٰ بنِ أبي إسحاقَ، وأخطأ فيهِ مَعْمَرٌ، فقال: عبدالعزيز مولىٰ أنسٍ وإنَّما مولىٰ لبُنَانَة، وقال ابنُ معين: ثقةٌ...إلخ(١).

٢٠- ذكر بعض الموضوعاتِ التي في "الجامع الصغير":

ذكر السَّيد أحمدُ بن الصِّدِّيق في "المداوي" طائفةً من الأحاديثِ الموضوعةِ في "الجامع الصغير"، وكانَ لابنِ الصِّدِّيق عنايةٌ بالأحاديثِ الموضوعةِ في "الجامع الصغير"، فله جزءٌ مشهوراسمُه "المغيرُ علىٰ الأحاديثِ الموضوعةِ في الجامع الصغير" كتبه في معتقلِه ورتَّبه علىٰ حروفِ المعجم، قال في نِهاية مقدمته: «ولم أستقصِ فيه كلَّ الاستقصاءِ بل اقتصرتُ علىٰ ما هوَ ظاهرُ الوضعِ واضحُ البطلانِ، بحيثُ قد يكونُ الموضوعُ في الكتابِ قدرَ ما ذكرتُه، ولكنْ لما كانَ فيه بعضُ احتمال جعلتُه من قسمِ الواهي، فتركتُه استنادًا إلىٰ تفرقتِهم بينَ الواهي والموضوعِ، وإن كان ذلكَ عندنا غيرُ صوابٍ ولا مقبول...، ونحنُ

(١) "المداوي" (٦/ ٢٨٩-٢٩٠) وعبدالعزيز بن صهيب ترجمته في "الجرح والتعديل" (٥/ ت١٧٩٤)، "الثقات" (٥/ ١٢٣)، "تهذيب الأسماء واللغات" (١/ ٣٠٦)، "تهذيب التهذيب" (٦/ ٣٤١-٣٤٢). ومن هذا القبيل وهو تعليل المناويِّ للإسناد بثقةٍ مع وجودِ ضعيفٍ والتنبيه عليه، ما في "المداوي" (٢/ ٢٢، ٢٣، ٣٣، ٣٧، ٧٦)، (٦/ ٢٣٦، ٢٢٧، ٢٢٠، ٢٠٥، ٢٤٧، ٥٦٩، ٢٦٣)، (٤/ ٢٦٤).

كتبنا هذا على استعجال وفي حالةِ غربةٍ واعتقال، وبعدٍ عن الوطنِ والآل، وليس معنا كتبٌ نستعينُ بها، ولا موادُّ نعتمدُ عليها»[1].

وقد ذكر السَّيدُ أحمدُ بن الصِّدِّيق في "المداوي" طائفةً كبيرةً من الأحاديث التي حكم عليها بالوضعِ[2]، ونلاحظُ مع المقارنةِ بما في كتابِه الآخرِ "المغير على الأحاديثِ الموضوعةِ في الجامع الصغير" أمرين:

الأول: أنَّ كتاب "المغير" مختصرٌ، وعبارةُ ابنِ الصِّدِّيق في "المداوي" فيها بسطٌ وبيانٌ.

الثاني: أنَّه ذكر أنَّه لم يستوعبْ موضوعاتِ "الجامع الصغير" في "المغير" لذلك وجدتُ بعضَ الأحاديث التي حكم عليها السَّيدُ أحمدُ بالوضع في "المداوي"، ولم أجدْها في "المغير"[3].

٢١- فوائدُ حولَ الكُتبِ ومُصنِّفيها:

ومن الفوائدِ الظَّاهرةِ في "المداوي" كلامُ ابنِ الصِّدِّيقِ على الكتبِ ومصنِّفيها لأغراضٍ عرضَتْ له أثناءَ مناقشةِ المناويِّ، من ذلك:

أ- سننُ أبي قرة الزَّبيديِّ، وصيغُ الأداءِ عند ابنِ أبي الدنيا وأبي نُعيم:

قال في "المداوي": «ثم إنَّ أبا قرَّة موسى بنَ طارقٍ هذا يمنيٌّ، روى عن

---

(١) مقدمة "المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير" (ص: ٤،٥)، وثم دراسة حول "المغير" في كتاب "الوضع في الحديث" للدكتور عمر فلاتة (٣/ ٤٩٧-٥٠٣).

(٢) من ذلك ما جاء في "المداوي" (١/ ٧١، ٨٣، ٩١، ١١٤، ١٢٠، ١٥٢، ١٥٣، ٢٣٥، ٢٧٧، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣٢١، ٣٣٤، ٤١١)، (٢/ ٥٨، ٨٢، ١٠٧، ١٣٤، ٤٣٥، ٤٨٧).

(٣) من الأحاديثِ التي حكم عليها ابنُ الصِّدِّيق بالوضعِ، ولم تذكر في "المغير": (١/ ٢٧٧، ٣٠٥، ٣٠٩، ٤١١)، (٢/ ١٠٧، ١٣٤، ٤٣٥)، (٤/ ٢٤٣، ٢٤٤، ٤٨٧، ٤٨٨).

موسىٰ بن عقبة، وابنِ جُريجٍ، وعبيدِ الله بن عمر، وأخيه عبدالله... وعنه أحمدُ ابن حنبل وإسحاقُ بن راهويهِ،...، كان قاضيًا بزبيد وصنَّف وجمعَ وألَّف...، وسننه المخرجُ منها هذا الحديثُ رتبه علىٰ الأبوابِ في مجلَّدٍ، ذكر الحافظُ أنه وقفَ عليه، وأنَّه لا يقول في حديثِه: حدَّثنا، إنما يقول ذكرَ فلانٌ، وقد سُئِلَ الدَّارقطنيُّ عن ذلك فقال: «كانتْ أصابتْ كتبَه علَّةٌ فتورَّعَ أنْ يصرِّحَ بالإخبار».

قال السَّيدُ أحمدُ: «ورأيتُ ابنَ أبي الدنيا يستعملُ ذلك كثيرًا في كثيرٍ من مصنَّفاته التي رأيتُ منها أصولًا عتيقةً، ثمَّ رأيتُ الدَّيلميَّ يسندُ تلك الأحاديثَ فيصرِّحُ بالتحديثِ، ويصنعُ نحوَ ذلك علىٰ قلَّةٍ أبو نُعيم في "تاريخ أصبهان"، فيقول: حدَّثَ فلانٌ، ولا يقول: حدَّثنا، ويصنعُ فيها الديلميُّ مثل ما تقدَّم، فالله أعلم»[(١)].

ب- "كنوزُ الحقائق" للمناويِّ فيه أحاديثُ كثيرةٌ ضعيفةٌ ومنكرةٌ وموضوعةٌ:

قال في "الكبير": «هذا من أحاديثِ الأحكامِ وضَعفُه شديدٌ، فسكوتُ المصنفِ عليه غيرُ سديدٍ»[(٢)].

قال السَّيد أحمد: «المصنفُ رمزَ له بعلامةِ الضَّعفِ، فلم يسكتْ، ولكنَّ الشارحَ أورد آلافًا مؤلَّفةً من الأحاديث الواهيةِ، والمُنكَرةِ، والموضوعةِ في

---

(١) "المداوي" (١/ ١٤٥-١٤٦) وأبو قرة الزبيدي موسىٰ بن طارق اليماني، ترجمته في: "الجرح والتعديل" (٨/ت٦٦٩)، "الثقات" (٩/ ١٥٩)، "سير أعلام النبلاء" (٩/ ٣٤٦)، "تهذيب التهذيب" (١٠/ ٣٤٩).

(٢) "فيض القدير" (٤/ ٢٥٩).

الأحكامِ والرقائقِ وغيرِها في كتابِ "كنوزِ الحقائق" وسكتَ على الجميعِ، وينظر أحدُكم القذى في عينِ أخيه وينْسى الجذعَ في عينه»[1].

ج- "كتابُ الصَّلاةِ" لمحمَّدِ بنِ نصرٍ المروزيِّ:

قال في "المداوي": «ولابنِ نصرٍ كتابُ "الصَّلاة" وكتابُ "قيام الليل"، أمَّا كتابُ "قيام الليل" فطبعَ اختصارُه للمقريزيَّ، وأمَّا كتابُ "الصلاة" فتوجدُ منه نسخةٌ بدار الكتب المصريةِ إلا أنَّهم كتبوا عنه في الفهرست "مسند المروزيِّ" غلطًا»[2].

د- "الكاملُ" لابنِ عديٍّ:

قال في "المداوي": «ابنُ عديٍّ له "الكامل" في الرجال الضُّعفاء، وفي ترجمة الراوي الضعيفِ يوردُ له من الأحاديثِ ما يدل على ضعفِه لنكارتِها وغرابتها أو مخالفةِ سندِها أو نحوِ ذلك، فموضوعُ الكتابِ الأحاديثُ الضعيفةُ والموضوعةُ والواهيةُ، فمطلقُ العزوِ إليه يؤذنُ بذلكَ كما صرَّح به المصنفُ في خطبة الأصل أعني "الجامع الكبير"»[3].

---

(١) "المداوي" (٤/ ٤٠٤).

(٢) "المداوي" (٤/ ١٤٢). والإمام محمَّد بن نصر هو مروزيٌّ وكتابه "الصلاة" طبع باسم "تعظيم قدر الصلاة" بتحقيق عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي لحساب مكتبة الدار بالمدينةِ المنوَّرة سنة ١٤٠٦، وقد جاء في مقدمةِ التحقيق (ص: ١٧) ما يلي: «إن النسخة الخطيةَ الأصليَّة لكتاب "تعظيم قدر الصلاة" للإمام المروزيِّ توجد في دار الكتب المصرية، برقم (٤١٨) باسمِ "مسند المروزي" ويحتوي على (٢٦٨) ورقة». وهذا يؤيدُ ما ذكره السَّيد أحمدُ بن الصِّدِّيق رحمه الله تعالى في "المداوي".

(٣) "المداوي" (١/ ٩٢). نوقشتْ أطروحةُ دكتوراة بجامعةِ أمِّ القرى بمكةَ المكرمةِ بتاريخ

هـ- كتبُ عبدالحقِّ الإشبيليِّ:

قال في "المداوي": «عبدالحقِّ الإشبيليُّ كثيرُ الأغلاطِ والأوهامِ في أحكامه حتىٰ تعقَّبه الحافظُ ابنُ القطَّان بكتابه العجيبِ النفيسِ "بيان الوهمِ والإيهام الواقعين في كتابِ الأحكام"، فأجادَ، بل جلّ كتبِ عبدالحقِّ مشتملةٌ علىٰ الأوهامِ، سواء في العزْوِ أو في الكلامِ علىٰ الرجال وحكمِ الأحاديثِ، فإنه كان لا يحسنُ التصرُّفَ ولا يصيبُ عين الصوابِ في ذلك في كثيرٍ منْ أقواله فلا ينبغي الاعتمادُ علىٰ قوله والتعقب به علىٰ غيره»[1].

٢٢- الفرقُ بينَ المتقدِّمين والمتأخِّرين في طريقةِ التَّعليلِ:

قال في "المداوي": «تعبيرُ المتأخِّرين الذين يوردُون الأحاديثَ بغيرِ إسنادٍ ثمَّ يخبرون بعدَها بمن فيها من الضُّعفاء والمجروحين، أمَّا المتقدِّمون الذين يوردون الأحاديثَ بالأسانيدِ فلا يخبرونَ عنْها بأنَّ فيهَا فلانًا»[2].

(١٠/ ١١/ ١٤١٠) ثم طبعت لحسابِ مكتبة الرشد بالرياض سنة (١٤١٨) بعنوان: "ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال" للدكتور زهير عثمان علي نور، وهي ضعيفةٌ.

(١) المصدر السَّابق (١/ ١٤٣) ويقصد السَّيدُ أحمدُ كتابَ "الأحكام الوسطىٰ" وهو الذي تعقَّبه ابن القطَّان في كتابه الفاخر الجليل "بيان الوهم والإيهام" و"الأحكام الوسطىٰ" مختصرة من "الكبرىٰ"، والكبرىٰ مسندة، راجعْ مقدمةَ تحقيق "بيان الوهم والإيهام" (ص: ١٧٧-١٧٩) للدكتور الحسين آيت سعيد، وهو من مقلدي الألبانيِّ، ولابنِ الصِّدِّيق في "المداوي" كلامٌ في بيانِ حال كتبٍ أخرىٰ (٤/ ١٥٦، ٢٧١، ١٨٧، ٢٦٨، ٦٤١).

(٢) "المداوي (٢/ ٢٥٤).

وقال في "المداوي": «إنَّ الذي يحكمُ علىٰ الأسانيدِ دونَ المتُونِ هيَ الكتبُ المؤلفةُ في الرِّجال والعللِ لا سيِّما كتب الأقدمين، كعليِّ بنِ المدينيِّ وأحمدَ وأبي زُرعة وأبي حاتمٍ والبخاريِّ وابن عدي والدَّارقطنيِّ، أمَّا الكتبُ المؤلفةُ في الموضوعاتِ فإنَّما يقصدُ منها أصحابُها المتونَ دونَ الأسانيد وإذا قصدُوا الأسانيدَ علىٰ قلةٍ فإنَّهم يصرِّحُون بذلك فيقولُون: هو بهذا الإسنادِ باطلٌ، وهو صحيحٌ من وجه كذا»[1].

٢٣- الحسَنُ داخلٌ في الصَّحِيحِ:

قال في "المداوي": «الحسَنُ من قسْمِ الصَّحيحِ، إذ الحديثُ إمَّا مقبولٌ وهو الصَّحيحُ، وإمَّا مردودٌ وهو الضعيفُ، فليس قسمٌ خارجًا عن هذينِ القسمينِ، ولذلك تجدُ غالبَ ما يصحِّحُه ابنُ خزيمةَ وابن حِبَّان من شرط الحسن»[2].

وفي الكتابِ فوائدُ ومعالم أخرى يمكن أنْ تندرجَ تحتَ أنواعٍ كالآتي:

٢٤- تنبيهاتٍ في العزْو في "الجامع الصغير"[3].

٢٥- وبعض تناقضاتٍ للمناويِّ في أحكامِه علىٰ الأحاديثِ بينَ الشَّرحينِ الكبير "الفيض"، والصغير "التيسير"[4].

٢٦- وفوائد حول متونِ بعضِ الأحاديث[5].

---

(١) المصدر السَّابق (٢/ ٤٤٠).

(٢) المصدر السَّابق (٢/ ٢٢٣).

(٣) من ذلك انظر (١/ ٣٢٦، ٣٣١).

(٤) من ذلك: (٥/ ٨٠، ٨٩)، (٤/ ١٣٣، ١٥٧، ٦٢٦)، (٢/ ١٠١).

(٥) من ذلك: (٤/ ١٣٤، ١٥٧)، (٥/ ١٠٨، ١٣٣، ١٦٤).

٢٧- واختلاف وتباين الرِّواياتِ مما يقوِّي الحديثَ بشَـرطِ عدمِ التعارضِ[١].
٢٨- وموافقة المناويِّ على الاستدراكِ على الحافظِ السيوطيِّ[٢].
٢٩- والمناوي يظن أنَّ وجودَ الرجل في "الميزان" علامةٌ على ضعفه[٣].
٣٠- وتنبيهات على أوهامِ لأبي بكر بنِ العربي المعافري[٤].
٣١- وتعقيبات على الهيثميِّ والحافظِ ابنِ حجرٍ[٥].
٣٢- مطلق التفرُّدِ لا يضرُّ الثِّقة[٦].
٣٣- والتنبيه على تحريفِ اسمِ بعضِ الرُّواة[٧]، وغير ذلك.

والحاصل: أنَّ عملَ السَّيدِ أحمدَ في التعقيبِ على "الجامع الصغير" وشرحي المناويِّ عملٌ جليلٌ متعدِّدُ الجوانبِ،ومثلُه يحتاجُ لدراساتٍ خاصَّةٍ يمكنُ أنْ تتناول كلُّ دراسةٍ نوعًا من أنواعِ التعليل مع النظرِ في الأصلِ واستخراج النظيرِ وتحرير كلامِ علماء الفنِّ في المسألةِ محلِّ البحث.

أثر كتاب "المداوي" فيمن بعده:

يعتبرُ كتاب "المداوي لعلل الجامع وشرحي المناوي" من التصانيفِ الحديثيَّة التي تُعنى بالصِّناعة الحديثيَّة من حيثُ التعليلُ بالمعنى الأعمِّ، فكتابٌ

---

(١) المصدر السَّابق (٤/ ١٣٤).
(٢) من ذلك: (١/ ٦٦، ٧٣).
(٣) من ذلك: (١/ ٢٢٠).
(٤) من ذلك: (١/ ٢٩١).
(٥) من ذلك: (١/ ٤٠).
(٦) من ذلك: (٦/ ٢٣٩).
(٧) من ذلك: (٦/ ٢٢١).

مثل هذا لابدَّ أنْ تتوجَّه عناية المشتغلين بالحديثِ إليه، والكتابُ طُبع مؤخَّرًا فلم يأخذْ بعدُ حقَّه من العنايةِ والنظرِ بالإضافةِ لقلَّةِ النابهين الذينَ يتمكَّنون من النظرِ في الكتابِ، ومع ذلك كان ممن اعتنىٰ بالمداوي محمَّد ناصر الدين الألبانيُّ، وهذه كلماتٌ حول الألبانيِّ وكتاب "المداوي".

الألبانيُّ وكتابُ "المداوي"

استقبل الشيخ محمد ناصرالألبانيُّ كتابَ "المداوي" استقبال المخالفِ المعارضِ، فلقدْ فُوجئ الألبانيُّ بكتابِ "المداوي لعلل الجامعِ وشرحي المناوي" وكانَ مهتمًّا به غايةَ الاهتمام، بل كان يراجع مسائله فقال الألباني في ضعيفته (١٤/ ١١٤٦): «أنني رأيت الشيخ أحمد الغماري في كتابه "المداوي" يميل إلىٰ تحسين أحاديث دراج عن أبي الهيثم في ثلاثة مواضع منه»، ثُمَّ ذكرها الألبانيُّ، وكان حريصًا علىٰ التعقيبِ عليه، وغلبَ عليه البعدُ عنِ الأناةِ والتُّؤدةِ، مع التسرُّعِ في تخطئة مالم يبلغْه فهمُه، وهذه نصوصٌ تُبيِّنُ سَببَ اهتمامِ الألبانيِّ بـ"المداوي" وغيرته منه أو شدته عليه:

أولًا: كانَ الألبانيُّ يظنُّ أنه المتفرِّدُ بعد المناويِّ بالكلامِ علىٰ أحاديثِ "الجامع الصغير" من حيثُ الصناعةُ الحديثيَّة[1].

---

(١) صرَّح الألبانيُّ بهذا المعنىٰ في مقدمة "صحيح وضعيف الجامع الصغير" وزيادته (١/ ١٤-١٦) وغابتْ عنه أعمال الأسرةِ الصِّدِّيقية حول "الجامع الصغير" كـ"المداوي"، و"المغير"، و"الكنز الثمين"، و"المشير إلىٰ ما فات المغير من الأحاديث الموضوعة علىٰ الجامع الصغير"، و"التقييد النافع لمن يطالعُ الجامع" وكتب أخرىٰ لم يعرفها كـ"ضوء الشموع".

ثانيًا: ذكر أحدُ أخصِّ تلاميذ الألبانيِّ في مقال له عن شهورِ الألباني الأخيرة قال: «رأيتُ اهتمامًا خاصًّا من شيخِنا يرحمه الله بكتابِ "المداوي لعِلَل الجامعِ الصَّغير وشرحَي المناوي" تصنيفُ أحمدَ بنِ الصِّدِّيق الغُماريِّ -يراجعُ منه ما كتبه مؤلِّفُه- حولَ ما يقعُ لشيخِنا من أحاديثَ في "السلسلة الضعيفة" هي موجودةٌ في "الجامع الصغير" فكانَ ينظرُ كلامَه وينتقدُه، ويردُّ عليه، ويتعقَّبُه ويطيلُ في مناقشتِه.

ولقد كتبتُ عنه بتاريخ ٢٢ ذي القَعْدة ١٤١٩هـ في منزلِه قولَه في هذا "المداوي" ما نصُّه: «هذا كتابٌ غيرُ جيِّدٍ ولا أنصحُ بقراءتِه إلَّا لخواصِّ طلبةِ العلمِ وحبَّذا لو قامَ بعضُ الطلبةِ الأقوياءِ بتتبُّعِه والردِّ عليه بكتابٍ يسمِّيه -مثلًا- "الكاوي للمداوي" يقتصرُ فيه على تعقُّبِه على ما صحَّحَه -أو سكتَ عنه- وهو ضعيفٌ، أو ضعَّفَه وهو صحيحٌ! ونحوَ ذلك من أوهامٍ مهمَّةٍ»[1].

فهذا الكلامُ يعلنُ الرَّفضَ الكاملَ لكتابِ "المداوي" بل ومعاداته، على طريقة عدم الاعترافِ بالغيرِ، ولا سيَّما من المعاصرِين، بل حظُّهم التبكيتُ، وهذا كلامٌ غيرُ علميٍّ فما سلم أحدٌ من الصَّوابِ والخطأ، والله سبحانه وتعالى يحبُّ الإنصافَ وهو القائل: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ﴾ [الأعراف: ٨٥].

والسَّيد أحمدُ بن الصِّدِّيق عالمٌ من كبار علماءِ الحديثِ الناقدين المحقِّقِينَ، وله مُصنَّفاتٌ مُتنوِّعةٌ، وقد ذكرنا كثيرًا من قواعدِه المبيِّنةِ لمنهجِه، فلماذا الردُّ مطلقًا؟! وعلى كلٍّ هذا بابُ حسدٍ، وصدٌّ عن الإنصافِ.

---

(١) مقال لعلي حسن عبدالحميد الحلبي حول شهورِ الألبانيِّ الأخيرة مطبوعٌ ضمن كتاب "مقالات الألباني" (ص: ٢٠٩-٢١٠).

ثالثًا: ظنَّ الألبانيُّ ظنًّا غايةً في العجَبِ، فماذا ظنَّ؟

حصل للألبانيِّ اهتزازٌ من أثرِ رؤيتِه للمداوي فأخذَ يهذِي بكلامٍ لافائدةَ منه، فصرَّحَ الألبانيُّ بأنَّ السَّيدَ أحمدُ نقلَ في الجزءِ الأوَّل منَ "المداوي" من كتابه "سلسلة الأحاديث الضَّعيفة"، الجزء الثاني، فقال: «والغُماريُّ يعلمُ ذلك من كتابي "الأحاديث الموضوعة" (٦١٣) وهو كثيرُ الاستفادةِ منه ولكنْ على الصَّمتِ كما يتبيَّنُ ذلك لمنْ يقابلُ تخريجاتي فيه بما يخرِّجُه هو في "المداوي"»[1].

وهذا الكلامُ غيرُ علميٍّ، وخطأ قطعًا، ويعودُ بالنقدِ على الألبانيِّ؛ لأنَّ السَّيدَ أحمدَ بنَ الصِّدِّيق رحمه الله تعالى، انتهى من المجلَّدِ الأول من كتاب "المداوي" سنةَ خمسٍ وستين وثلاثمائةٍ وألفٍ[2]، ولم يَطبعِ الألبانيُّ الجزءَ الثاني من سلسلته الضعيفةِ -الطبعةَ الأولى- التي فيها الحديثُ (رقم: ٦١٣) إلَّا سنةَ ١٣٩٩، والسَّيدُ أحمدُ بنُ الصِّدِّيقِ تُوفِّي سنة ١٣٨٠ أي قبل ذلك بعشرين سنةً، فكلامُ الألبانيِّ خطأ قطعًا.

وهذا الخطأ من الألبانيِّ يحملُ معنى الاعترافِ بكثرةِ فوائدِ ونفائسِ كتاب "المداوي" فلما لم يستطعْ دفعَها أو الثناءَ عليها وإنزالَها منزلَها، ذهبَ إلى أمرٍ ثالثٍ -ساقطٍ- وهو ادعاؤُه أنَّ صاحبَ "المداوي" أخذَ من بعضِ كتبِ الألبانيِّ، ولكنْ على الصَّمتِ كما ادَّعى الألبانيُّ كذبًا، فإنَّ السَّيدَ أحمدَ ﷺ كتب "المداوي" وانتهى منه قبلَ أنْ يخطَّ الألبانيُّ شيئًا من "سلسلتِه الضعيفة" أو قبل أن يشتغل بالحديثِ أصلًا فإنَّ المسيرةَ الحياتيةَ للألبانيِّ في نصفِها الأول غير

(١) "الصَّحيحة" للألباني (٧/ ١٦٥٤).

(٢) "المداوي" (١/ ل٤٨٨).

منضبطةٍ بالسنين، والله المستعان.

نظراتٌ في بعض تعقيباتِ الألبانيِّ على "المداوي":

تقدَّم أنَّ الألبانيَّ لم ير "المداوي" إلَّا في آخرِ حياته، ولما اقتناه كانَ مهتمًّا به غايةَ الاهتمامِ، وكانَ يلحقُ بكتبِه بعضَ انتقاداتٍ -في نظرِه- للمداوِي وهي قليلةٌ، وقد وجدت له انتقاداتٍ على "المداوي "وهذه الانتقاداتُ تدور حول محاولةِ إلزامِ الألبانيِّ للسيدِ أحمد بمنهجِه، وهذا الإلزامُ فيه نظرٌ، وبعرض بعضِ الأمثلة يتضحُ المرادُ:

المثالُ الأولُ: قال الألبانيُّ في "الضعيفة": «والحديثُ جزمَ به الشَّيخُ الغُماري في كتابه "المداوي" (١/ ٥٥١) بأنه موضوعٌ، دونَ أن يتكلَّم على إسنادِه بشيءٍ! ومن الغريبِ أنه لم يوردْه في رسالته "المغير على الأحاديثِ الموضوعةِ في الجامع الصغير"»[١].

قلتُ: وانتقادُ الألبانيِّ فيه نظرٌ، فإنَّ ابنَ الصِّدِّيقِ صرَّحَ في مقدمة "المغير" بأنَّه لم يستوعبْ موضوعات "الجامع الصغير" لأسبابٍ ذكرَها في مقدمة "المغير"[٢].

وكذلك لم يلتزمْ في "المداوي" بأنْ يتكلَّمَ على كلِّ إسنادٍ، وكم من حافظٍ حكم على أحاديثَ كثيرةٍ بالبطلانِ أو الوضعِ فضلًا عنِ الصِّحةِ أو الحسنِ ولم يذكرِ السَّببَ، والألبانيُّ يحاولُ أنْ يُلزمَ السَّيدَ أحمد بمنهجٍ لم يصرِّحْ السَّيدُ أحمد به، وبالتالي لم يلتزمْه.

---

(١) "السلسلة الضعيفة" (٧/ ١٨٨)، و"الحديث في المداوي" (٢/ ٥٥).

(٢) مقدمة "المغير" (ص: ٥).

المثال الثاني: قال الألبانيُّ في "الضعيفة": «ثم رأيتُ الشَّيخَ الغُماريَّ في "المداوي" (٢/ ٥٦٤-٥٦٥) قد أنكرَ على المناوي تعقَّبه على السُّيوطيِّ، وبالغَ في ذلكَ...، وشغلَه ذلكَ عن بيانِ مرتبةِ الحديثِ كغالبِ عادتِه»[١].

قلتُ: الألبانيُّ موافقٌ لابنِ الصِّدِّيقِ في التعقيبِ على المناوي[٢]، وابنُ الصِّدِّيق لم يلتزمْ بيانَ درجةِ كلِّ حديثٍ، وقد استدركَ هنا مخرجين على المناوي، وقول الألبانيِّ «كعادته» -أي في تركِ بيانِ درجةِ الحديثِ- فيه نظر، فصاحبُ "المداوي" بيَّن كثيرًا ووضَّح وصحَّحَ وحسَّنَ وضعَّفَ، ثمَّ هو في "المداوي" يناقشُ السيوطيَّ والمناوي فهذا أساسُ عملِه لا الحكم على الأحاديثِ.

وثَمَّ أمثلةٌ أخرى مشابهةٌ للمثالين السَّابقين تدورُ حول سكوتِ السَّيد أحمد عن بيانِ درجةِ بعضِ الأحاديث[٣].

المثالُ الثالثُ: قال الألبانيُّ في "الضعيفة": «ومن الغرائبِ أنَّ الشَّيخَ الغُماريَّ -مع علمِه وتوسُّعه في نقدِ المناويِّ وتشنيعه عليه بسببِ أوهامِه- يشايعُه في الاعتدادِ برموزِ "الجامع"»[٤].

قلت: أثبتَ الألبانيُّ للسَّيد أحمد بن الصِّدِّيق أمرين هما: العلمُ والتوسُّعُ في النقدِ.

وأمَّا ما صرحَ به الألبانيُّ بشأنِ رموزِ "الجامع الصغير" وعابه على السَّيد الغُماريِّ فقد سبقه السَّيدُ الغُماريُّ إليه فقال في "المداوي": «الرموزُ لا يعتمدُ

---

(١) "السلسلة الضعيفة" (٧/ ٢٠٧).

(٢) "السلسلة الضعيفة" (٧/ ٢٠٧).

(٣) من ذلك: "الضعيفة" (٧/ ٢٠٦، ٢٥٣، ١٩٥، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٠٤).

(٤) "السلسلة الضعيفة" (٧/ ٢٧٥).

عليها فإنَّ النُسَّاخَ يحرفونها كثيرًا، ففي النُّسخة المطبوعِ معها "الشرح الكبير"، وضع علامةَ الصَّحيح علىٰ هذا الحديثِ، وكم من حديثٍ ساقطٍ مثل هذا موضوعٌ بجنبِه علامةَ الصَّحيحِ»[1].

بَيْدَ أنَّ السَّيدَ أحمد بن الصِّدِّيق إذا كانَ قد صرَّح بأنَّ الرموزَ لا يعتمد عليها فلم يسقطْها بالكلِّية، ولكنَّه ينظرُ للقرائنِ فمثلًا إذا اتحدتِ النُّسخُ علىٰ التصحيحِ والحديثُ مروي في الصِّحاحِ فلماذا نسقطُ هنا الرمزَ؟!...، وهكذا، والتوسُّط حسنٌ، والإعمال أولىٰ من الإهمال.

اعتمادُ الألبانيِّ على "المداوي" ونقله منه:

ومع أنَّ الألبانيَّ حصل له مايشبُه الذهولَ بسببِ "المداوي" فقدِ اضطرَّ للاعتمادِ عليه، والنقلِ منه من ذلك:

قول الألبانيِّ في ضعيفتِه: (١٣/ ١٠٠٣، حديث رقم ٦٤٤٦): «وقد ساق الشيخُ الغُماريُّ في "المداوي" (٢/ ١٣٤) إسنادَ الشيرازيِّ من الطريقِ المتقدمةِ عن الحسن العرني... به، ثمَّ تكلَّم علىٰ إسنادِه كلامًا جيِّدًا فقال: «إنَّ هذا الحديثَ كذبٌ موضوعٌ مركبٌ، ما حدَّث به ابنُ مسعود، ولا وقعَ شيء مما فيه أصلاً، فإنَّ رواية الشيرازيِّ هذه مختصرةٌ، وأصل الخبرِ طويلٌ في نحو ورقةٍ خرَّجه بطوله البزَّار و... وعلامةُ الوضعِ لائحةٌ عليه لبرودتِه وركاكةِ ألفاظه، بحيثُ لا يخفىٰ بطلانُه علىٰ من مارسَ السُّنة، واستطعمَ ألفاظَها الشَّهية».

انتهىٰ نقل الألبانيِّ المطول من "المداوي" فاعتمدَ اعتمادًا كاملًا عليه مع وصف تحقيقِ السَّيد أحمد بنِ الصِّدِّيق بالجودة.

---

(١) "المداوي" (٤/ ٢٤٥).

وانظرْ موضعًا آخرَ في الضعيفة (١٤/ ١١٠٢حديث رقم ٧٠٠٢) ومنه قول الألبانيِّ في "ضعيفته" (١٤/ ١١٤٩، حديث رقم ٧٠٤٤): «أكلُ السَّفَرْجلِ يُذهبُ بطَخاءِ القلبِ. موضوعٌ. بيَّض له في "الفيض"، وضعَّفه في "التيسير"، وكأنَّه لم يقفْ على إسنادِه، وقد قال الشيخُ الغماريُّ في "المداوي": «هذا حديثٌ موضوعٌ؛ انفرد بروايتِه وضَّاعٌ، بل وضَّاعان؛ فكانَ الواجبُ على المصنِّف (يعني: السُّيوطيَّ) عدمُ ذكرِه، ولكنَّ الشَّرَه وحبَّ الإغرابِ أوقعَه في مخالفةِ شرطِه وروايةِ الموضوعِ المحقَّقِ. قال القالي: حدثنا محمَّد بن القاسم: ثنا محمَّدُ بن يونس الكدير: حدثنا إبراهيمُ بنُ زكريا البزَّاز: حدثنا عمرو بن أزهر الواسطيُّ عن أبانَ عن أنس به.

فعمرو بنُ أزهر: من مشاهيرِ الوضَّاعين، وكذلك الكديميُّ، وأبانُ: متروكٌ، وإبراهيمُ بنُ زكريا: فيه مقالٌ؛ فالسَّندُ ظلماتٌ متراكمةٌ».

قلتُ: ولقد صدقَ غفر الله له ». انتهى كلامُ الألبانيِّ.

ومنه ما في "ضعيفتِه" أيضًا (١٤/ ١٢٤٧، حديث رقم ١٧٣٧) قال الألبانيُّ: «ساق إسنادَه الشَّيخُ الغُماريُّ في "المداوي" (٣/ ١٦٦) منْ روايةِ الحكيم - والعهدةُ عليه- من طريقِ عمر بن سعيد الدمشقيِّ: ثنا مكرمٌ البجليُّ، عن هشامٍ بن الغاز، عن أبيه الغاز بن ربيعةَ قال: قال رسول الله ﷺ... فذكرَه.» انتهى نقلُ الألبانيِّ الإسنادَ من المداوي. فتدبَّر.

وبعد هذه الجولةِ المطوَّلة مع كتابِ "المداوي" يمكنُ أنْ نقولَ: إنه كتاب عللٍ متعدِّدُ الجوانبِ، وقد قال عنه المحدِّثُ السَّيدُ عبدالله بنُ الصِّدِّيق في "سبيلُ التوفيق": «"المداوي لعللِ الجامع وشرحَي المناوي" في ستَّة مجلَّدات، من قرأه

يدركُ منه إتقانَه لعلمِ العلل، والبحث في الأسانيدِ بطريقةِ المحدِّثين الكبار»[1].

ثانيا: "الهداية في تخريج أحاديث البداية"

"الهداية في تخريج أحاديث البداية" كتاب تناولَ فيه السَّيد أحمد بن الصِّدِّيق تخريج أحاديث "بداية المجتهد ونهاية المقتصد"، قال في مقدمته: «أمَّا بعدُ، فهذا ما تَمَسُّ إليهِ الحاجَةُ مِنْ تَخريجِ أحاديثِ "بِدَايةِ المجتهِدِ ونِهايَةِ المُقْتصِدِ" للقاضي أبي الوليد محمَّد بن أحمَد بنِ رُشْدٍ القرطبِي، كَتَبته إجابةً لرغبةِ السائلينَ، واختصرْتُ القَوْلَ فيهِ بقدر المُسْتَطاعِ، حَسبَ رغبةِ المذكورين، واقْتَصَرْتُ فيه على الأحاديثِ المرفوعةِ، ولم أتعرَّض لتخريجِ الآثارِ المَوْقُوفَةِ، إذْ لا نرى حُجَّةً في مَوْقوف، وسَمَّيْته بـ"الهدايَة في تخْرِيج أحاديث البِدَايةِ"، والله أسألُ النفعَ به، آمين»[2].

أفادتْ هذه المقدِّمةُ المختصرةُ أمورًا:

١ - أنَّ السَّيدَ أحمدَ كتبَ هذا التخريجَ استجابةً لرغبةِ بعضِ السَّائلين.

٢ - فإنْ قيل: ولماذا يرغبُ السائلونَ فيه؟، فالجوابُ من وجْهين:

الأول: ليعرفَ السائلُ وجهةَ نظرِ وطريقةِ السَّيد أحمدَ في تخريجِ أحاديث الأحكامِ، وليستفيدَ من معارفِه واطِّلاعه، واستدراكاته وزوائدِه، والقواعدِ التي اختارَها ورضي بها ونصرَها لأنه لم يكنْ مقلِّدًا.

الثاني: أنَّ كتبَ التخريجِ المتداولةِ جلُّها للحفَّاظِ الشَّافعيةِ، وهي كتبٌ تتناول الفقهَ المذهبيَّ كتخريج "الشرح الكبير" للرافعيِّ الشَّافعيِّ، أمَّا كتابُ

---

(١) "سبيل التوفيق في ترجمة عبدالله بن الصِّدِّيق" (ص: ٥٦).

(٢) "مقدمة الهداية في تخريج أحاديث البداية" (١/ ٨٠).

أولا: "المداوي لعلل الجامع وشرحي المناوي"

١- "الجامعُ الصَّغير من حديثِ البشيرِ النذير" للحافظِ عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطيِّ الشَّافعيِّ، كتابٌ في الأحاديثِ النبوية الشريفةِ الوجيزة اللفظ، وقد بالغَ السيوطيُّ في تحريرِ التخريجِ، وقال: إنَّه صانَه عما تفرَّدَ به وضَّاعٌ أو كذَّابٌ، ورتَّبه علىٰ حروفِ "المعجم"، وسببُ تسميته بـ"الجامع الصَّغير" أنَّه مقتضبٌ من "جمع الجوامع" الذي قصدَ السُّيوطي فيه جمع الأحاديث النبوية بأسْرِها، وهو يشيرُ للمخرجِ بالحروفِ، وكذا لدرجةِ الحديثِ بالحرفِ، وزاد عددُ أحاديثِه عن عشرةِ آلافِ حديثٍ، وهو كتابٌ وقع موقعَ القبول وكثرَ شارحُوه[١].

٢- ومنَ الذين تعرَّضُوا لشرحِ "الجامع الصغير" العلَّامةُ عبدالرؤوف المناوي[٢] وله علىٰ الجامعِ شرحان مطبوعان، أحدُهما كبيرٌ واسمُه "فيض القدير شرح الجامعِ الصغير" وهو مطبوعٌ في ستَّةِ مجلداتٍ، والثاني صغيرٌ واسمُه "التيسيرُ بشرحِ الجامعِ الصغير" وهو مطبوعٌ في مجلَّدَين، والأوَّلُ

---

(١) مقدمة "الجامع الصغير" (١/ ٣)، و"الفتح الكبير" بضمِّ الزيادة لـ"لجامع الصغير" للشيخ الصالح يوسف النبهاني (١/ ٢-٣)، وتعريف بزيادة "الجامع الصغير" للشيخ محمَّد حبيب الله الشنقيطيِّ في آخر "الفتح الكبير" (ص: ب-ج).

(٢) هو العلَّامة الشَّيخُ عبدالرؤوف بن تاج العارفين بن عليٍّ الحداديُّ المُناويُّ المصريُّ الشافعيُّ، ولد سنة ٩٥٢، وتوفِّي بالقاهرة سنة ١٠٣١ عن تسعٍ وسبعينَ سنة، وترك أكثر من تسعين مصنَّفًا في التفسيرِ والحديث والفقه والسيرة والتصوفِ والتراجمِ. ترجمته في: "خلاصة الأثر في أعيان القرنِ الحادي عشر" (٢/ ٤١٢)، و"فهرس الفهارس والأثبات" (٢/ ٥٦٠).

مطولٌ، والثاني مفيدٌ بدونِ إسهابٍ أو استطرادٍ مع العنايةِ ببيانِ درجةِ الحديثِ.

٣- و"المداوي لعللِ الجامعِ وشرحي المناوي"، كتابٌ تناول ثلاثةَ كتبٍ بالمناقشة من حيثُ الصناعةُ الحديثيَّةُ، وقد قال السَّيدُ أحمدُ بنُ الصِّدِّيق في مقدمةِ المداوِي: «هذه نكتٌ وفوائدُ وتعليقاتٌ وزوائدُ، تتعلَّقُ بما وقعَ في "التيسير" و"فيض القدير على الجامعِ الصغير" للشيخ عبدالرؤوف المناويِّ من الكلامِ على طرقِ أحاديثِ المتنِ وعللِها وما يتعلَّقُ بالأسانيدِ ورجالها، كنتُ قد علَّقتُ بعضَها بهامش "التيسير"، ثم لما وقفتُ على "الشرح الكبير" المسمَّى بـ "فيض القدير" وجدتُه مع عظمِ نفعِه وكثرةِ فوائدِه أشدَّ أوهامًا وأكثرَ أغلاطًا من التيسيرِ، فجردتُ ما كتبتُه على الأوَّل وتتبعتُ ما وجدتُه في الثاني، وبسطتُ القولَ في بيان ذلكَ وتحقيقِه وإيضاحِه وتحريرِه»[1].

انتهى السَّيدُ أحمدُ من تصنيف كتابه "المداوي" في أواخرِ السِّتينيات الهجريةِ من القرنِ الفائتِ، كما أخبرني السَّيدُ إبراهيمُ بنُ الصِّدِّيقِ فإنَّه حدَّثني أنَّ أخاهُ كانَ يسلِّمُه كلَّ جزءٍ ينتهي منه ليدفعَه للتجليدِ، وقتَ حرُوبِه وجهادِه، وكانَ هذا في منتصفِ الستينياتِ من القرنِ الرابعِ عشرَ.

من معالمِ المنهجِ النَّقديِّ للسَّيدِ أحمدَ بنِ الصِّدِّيقِ في كتابِ "المداوي":

كتابُ "المداوي" كتابٌ حافلٌ، بلغتْ جملةُ التعقيباتِ الرئيسةِ فيه ثلاثةَ آلافٍ وسبعمائةٍ وسبعةٍ وخمسين تعقيبًا، وتحتَ كلِّ تعقيبٍ -تقريبًا- مناقشاتٌ، وفروعٌ، ونكاتٌ، وفوائدُ، وزوائدُ، واستدراكاتٌ.

وقبل ذكرِ معالمِ في المنهجِ والفوائدِ، أودُّ ذكرَ ثلاثةِ أمورٍ تجمعتْ لدى

---

(١) "المداوي لعلل الجامع وشرحي المناوي" (١/ ٥، ٦).

السَّيد أحمـدَ رحمه الله:

١- **اليقظةُ والاستحضارُ**، فهو يستدركُ ويناقشُ ويُعيِّنُ موضعَ المناقشةِ في الكتبِ المطوَّلةِ، ككتبِ أبي نُعيمٍ والبيهقيِّ والمسانيدِ مع انعدامِ الفهارسِ تقريبًا في وقتِ التصنيفِ، وانشغالِه بالزاويةِ والفقراءِ والجهادِ وتعرُّضِه للسجنِ والاعتقال والنفيِ ومصادرةِ أمواله، وحدَّثني شيخُنا العلَّامةُ السَّيدُ إبراهيم بن الصِّدِّيق رحمه الله تعالىٰ أنَّ أخاه السَّيدَ أحمدَ كتب "المداوي" وقتَ جهادِه وتدريسِه وقيامِه بأمورِ الزَّاوية.

٢- **المعرفةُ وعدمُ التقليدِ**، وكذلك لا يعتمدُ الواسطةَ في العزْوِ، كـ"بلوغ المرام" و"المنتقىٰ" للمجدِ ابنِ تيميةَ، بل إذا ذكرَ مخرجًا فإنَّه يذكرُ الإسناد، ويتكلَّم علىٰ الحاجةِ منه.

٣- **حضورُ الأصُول بينَ يديه**، فبالرغمِ من أنه يجلسُ بين كتبِه الخاصَّة إلا أننا نلحظُ أنَّ الأصول المطبوعةَ والخطيَّة بينَ يديه من كتبِ الأسانيد، والرجال، والعللِ، والتَّخريجِ، مما يدل علىٰ أنَّه كان يملكُ مكتبةً جيدةً.

وهذه الأمورُ الثلاثةُ تُبيِّنُ أننا أمامَ شخصيةٍ حديثيةٍ فريدةٍ في وقتِها ومصرِها.

ويبدأ المصنفُ تعقيبَه بنقلِ كلامِ المناويِّ من شرحيه الكبيرِ أو الصغيرِ أو منهما، ثمَّ يبدأ كلامَه بقوله: «قلتُ:...». وهذه التعقيباتُ متنوِّعةٌ وتأخذُ اتجاهاتٍ متعدِّدةٍ تتعلَّقُ بعبارةِ المناويِّ وفهمِه، ومناقشتِه، وبـ"الجامع الصغير"، ومناقشةِ بعضِ الحفَّاظ، وبُعد النظر في قسمٍ كبيرٍ من الكتابِ أمكنَ استخـراجُ ما يدلُّ علىٰ منهجِه الذي يظهرُ في الآتي:

١ - «قاعدةُ اللفظ»، وخطأ استدراكِ المُناوي على السُّيوطيِّ:

رتَّب السيوطيُّ "الجامع الصغير" على حروفِ "المعجمِ"، والمناويُّ من مقاصدِه الاستدراكُ على السيوطيِّ بأنَّه لا يستوعبُ المخرجينَ لنفسِ الحديثِ، والاستدراكُ على السيوطيِّ يكونُ صحيحًا عند الموافقةِ في أول اللفظِ، أمَّا عند الاختلافِ في أول اللفظ، فالاستدراكُ فيه نظرٌ، وهذا يمكنُ أنْ يسمَّى «بقاعدة اللفظ» عند السيوطيِّ.

من ذلك حديثُ: «**إذا استَيقَظَ أَحَدُكُم فَلْيَقُل: الحَمْدُلله الَّذي رَدَّ عَلَيَّ رُوحي وَعَافَاني في جَسَدِي وَأَذِنَ لي بِذِكْرِهِ**». رواه ابنُ السُّنِّي عن أبي هريرة.

قال المناويُّ: «وظاهره أنَّه لم يخرجّه أحد من السِّتة؛ ولا كذلكَ بل رواه الترمذيُّ والنَّسائيُّ، وقال مغلطاي: ليس لمحدِّثٍ عزْوُ حديثٍ في أحدِ السِّتة لغيرِها إلا لزيادةٍ ليستْ فيها أو لبيانِ سندِه ورجاله»[١].

قال السَّيد أحمدُ في "المداوي": «كلامُ مغلطاي حقٌّ، وانتقادُ الشارحِ باطلٌ، لأنَّ مغلطايَ يتكلمُ في حقِّ من يوردُ الحديثَ في الحكمِ والاستشهادِ به للمعنى والمصنفُ يوردُ الحديثَ مرتبًا على حروفِ المعجمِ قاصدًا ذكرَ كلِّ حديثٍ بما وقعَ عند مخرِّجِه من اللفظِ، ولذلك يكرِّر الحديثَ الواحدَ مرارًا بحسب الألفاظِ المخرَّجةِ بها في الأصول، ولفظ هذا الحديثِ عند الترمذيِّ»[٢]: «**إذا قام أحدُكم من فراشِه ثمَّ رجعَ إليه فلينفضْه بصنفةِ إزارِه ثلاثَ مراتٍ فإنَّه لا يدري ما خلفَه عليه بعدَه، فإذا اضْطَجَعَ فليقلْ: باسمِكَ ربِّي وضَعْتُ جنبي**

(١) "فيض القدير شرح الجامع الصغير" (١/ ٢٨٠).

(٢) "جامع الترمذي" (٥/ ٤٧٢، رقم٣٤٠١).

وبكَ أرفعُه، فإنْ أمسكْتَ نفسي فارحمْها، وإنْ أرسلْتَها فاحفظْها بما تحفظُ به عبادك الصالحينَ، فإذا استيقظَ فليقلْ: الحمدُ لله الذي عافاني في جسدِي وردَّ عليَّ رُوحِي، وأذنَ لي بذِكْرِه».

فهذا اللفظُ في اصطلاحِ المصنفِ يُذكر في حرفِ «إذا» معَ «القاف» الذي بعدَه «ألف» لا هنا في حرفِ «إذا» معَ «الألف» بعدَه «سين» ثمَّ إنَّ المؤلفَ لم يذكرْه فيما سيأتي، لأنَّه منَ الأحاديثِ الطوالِ و"الجامع الصغير" مخصوصٌ عنده بالأحاديثِ القصارِ غالبًا، أمَّا النَّسائيُّ فإنَّه خرَّجه في "السُّنن الكبرىٰ"[1] لا في "الصغرىٰ"، والمعدودُ من الكتبِ السِّتة إنما هو "السُّنن الصغرىٰ" فبطلَ تعقُّبِ الشَّارحِ»[2].

ومنه: حديثُ: «**إذا ضَرَبَ أَحَدُكُم خَادِمَه فلْيتَّقِ الوَجْهَ**» (د) عن أبي هريرةَ. قال المناويُّ في "الفيض": «وظاهرُ صنيعِ المصنِّفِ أنه ليسَ في أحدِ "الصَّحيحينِ" وهو ذهولٌ عجيبٌ، فقد خرَّجه مسلمٌ منْ حديثِ أبي هريرةَ بهذا اللفظ بعينِه، قال ابنُ حجرٍ: ورواهُ البخاريُّ بلفظٍ آخرَ»[3].

قال السَّيدُ أحمدُ في "المداوي": «لا ذهولَ إلا منَ الشارحِ، فإنَّ مسلمًا[4] لم يخرِّجه بهذا اللفظِ بعينِه كما زَعَم، إنَّما رواهُ بلفظِ: «**إذا قاتلَ أحدُكُمْ أخَاهُ فلْيجتَنبِ الوَجْهَ**»، وأشار إلىٰ روايةِ: «**إذا ضربَ**» ولم يذكرْها[5].

---

(١) "السنن الكبرىٰ" للنسائي (٦/ ٢٢٢، رقم١٠٧٢٦).

(٢) "المداوي لعلل الجامع" وشرحي المناوي (١/ ٣٠٤-٣٠٥).

(٣) "فيض القدير" (١/ ٣٩٧).

(٤) "صحيح مسلم" (٤/ ٢٦١٢،٢٠١٦).

(٥) "المداوي لعلل الجامعِ وشرحي المناوي" (١/ ٤١٢) وهذه أمثلةٌ أخرىٰ لقاعدةِ الاختلافِ في اللفظِ: (١/ ٣٢٠، ٣٨٣، ٤٠١، ٢/ ٩٢، ٤/ ٢٧٤، ٤٨٤، ٦/ ٢٧٤،

٢- ترجيحُ الوصلِ على الإرسالِ عندَ تسَاوِي الأسانيدِ:

من المسائلِ الشائعةِ في كتبِ علومِ الحديثِ تعارضُ الوصلِ والإرسالِ وللعلماءِ هنا مذاهبُ معروفةٌ[١]، واختارَ السَّيدُ أحمدُ ترجيحَ الوصْلِ مطلقًا - خلافًا لبعضِ الحُفَّاظِ- لأنَّه زيادةُ ثقةٍ.

من ذلك: حديثُ «**أبغضُ الحلالِ إلى الله الطلاقُ**» (د هـ ك).

قال المناوي في "الفيض": «ورواه البيهقيُّ مرسلًا بدونِ ابنِ عمرَ، وقال: الوصلُ غيرُ محفوظٍ. قال ابنُ حجر: ورجَّحَ أبو حاتم والدَّارقطنيُّ المرسَل...» ثمَّ قال المناويُّ: «وبه عرفَ أنَّ رمزَ المؤلفِ لصحَّتِه غيرُ صَوابٍ»[٢].

قال السَّيدُ أحمد في "المداوي": «قلتُ: بل هو الصَّوابُ، والحديثُ صحَّحه الحاكمُ وأقرَّه الذَّهبيُّ، ورجَّحَ وصلَه بعضُ الحفَّاظِ وهو الذي تقتضيه قواعدُ الحديثِ والأصول، ومن رجَّحَ المرسَلَ لم يراعِ ذلكَ بل لا يكادُ يَرِدُ حديثٌ مرسلٌ وموصولٌ إلا رجَّحَ أبو حاتم والدارقطنيُّ المرسلَ بدونِ استنادٍ إلى حُجَّةٍ غالبًا مع مخالفةِ المقرَّر في الأصول، فإنَّ الوصلَ زيادةٌ منَ الثِّقةِ يكونُ مقبولًا، والراوي قد يوصلُ مرةً ويرسلُ أخْرىٰ كما هوَ معلُومٌ، فالراجِحُ أنَّه موصولٌ صحيحٌ»[٣].

٢٨٢، ٤٦٧، ٤٨٩، ٥١٠، ٤/ ١٢٩، ٢/ ١٢٤، ١٢٧، ١٩٢، ١٩٦، ٢٠٦، ٣٣٦، ٤٠٤، ٥٦٤).

(١) "الكفاية في علم الرواية" (ص: ٤١١)، "التقييد والإيضاح" (ص: ١١١-١١٢)، "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٦٩٥).

(٢) "فيض القدير" (١/ ٧٩).

(٣) "المداوي لعلل الجامع" وشرحي المناوي (١/ ٧٨، ٧٩).

ومنه قوله في "المداوي" بعد أنْ نقلَ قولِ الدارقطنيِّ في "عللِه": «إنَّ المرسَلَ أشبَهُ». قال السَّيدُ أحمد: «إنَّ الأقدمينَ ولا سيَّما ابن المباركِ يوردُونَ الأحاديثَ مرسلةً ويختارونَها علىٰ الموصُولةِ، ومنْ قرأَ كتبَهُم عرفَ ذلك ورأىٰ فيها أكثرَ الأحاديثِ المخرَّجةِ في الصَّحِيحَينِ مخرجةً عندهُم مرسَلةً من نفْسِ الطُّرقِ التي هيَ منْها في الصَّحيحِ، بل وربَّما كانتْ في الصَّحيحِ موصُولةً من جهتِهم أيضًا، فيكونُ الحديثُ عند البخاريِّ من طريقِ ابنِ المباركِ موصولًا، وهوَ في كتابِ "الزهد" له مرسلًا ويكونُ عنده كذلك عنْ أبي نُعيمٍ مرسلًا اختيارًا منهم للإرسال علىٰ الوصْلِ، فلا يرجحُ قولهم بذلك علىٰ من أوصلَ الحديثَ، والله أعلمُ»[1].

وللسيدِ أحمدَ بنِ الصِّدِّيقِ بحثٌ موسَّعٌ في "المداوي" حولَ اختيارِ جماعة من الحفاظِ للمرسَلِ، وقد خالفَهم، وأبانَ عن اجتهادِه واستقلالِه فقال عنهم: «لا يكادونَ يرجِّحُون موصولًا، بل لا يردُ حديثٌ بالطريقينِ إلا جزَموا بترجيحِ المرسلِ كأنَّهم يرون أنَّ ذلكَ هو الأحوطُ غافلينَ عما يلزمُهم منْ تكذيبِ الحفَّاظِ الثقاتِ وإلصاقِ الضعفِ بهم»[2].

٣ – التعقيبُ على أخطاءِ المناويِّ في الرِّجال:

من منهجِ ابنِ الصِّدِّيقِ في المداوي بيانُ أخطاءِ الشَّيخِ المناويِّ في الرِّجال ليسَ من حيثُ التوثيقُ والتضعيفُ فقط بل من حيثُ ضبطُ الأسماءِ والمتفق والمفترق، فقد يضعفُ الحديثَ بالثِّقةِ، أو يحكمُ عليه بالجهالةِ.

---

(١) المصدر السَّابق (١/ ٨٢، ٨٣).

(٢) المصدر السَّابق (٦/ ٥٣٢–٥٣٥).

من ذلك: حديثُ: «**آخرُ أربعاء في الشَّهرِ يومُ نحْسٍ مُستمرٍّ**». وكيعٌ (في "الغرر"، وابنُ مردويهِ في "التفسير"، (خط) عن ابنِ عباس). قال المناوي: «ابن الجراح أبو سفيان الرؤاسيُّ في "الغرر" وابن مردويهِ في "التفسير" خط عن ابن عباس».

قال السَّيدُ أحمدُ: «يُنتقَدُ على المؤلفِ إطلاقَه لفظِ وكيعٍ في عزْوِ الحديثِ إليه فإنه يتبادرُ إلى الذهنِ أنه وكيعُ بنُ الجرَّاحِ الرؤاسيُّ الحافظُ المشهورُ الإمامُ القديمُ أحدُ شيوخِ أحمدَ وابنِ معينٍ صاحبُ "المصنَّفِ" و"الزُّهدِ" وغيرِهما المتوفَّى سنة ستٍّ وتسعين ومائةٍ وليس كذلك، بل المرادُ به محمَّدُ بنُ خلفٍ القاضي الحنفيُّ المتأخِّرُ كما سيأتي، وقد وهمَ الشارحُ فيه كما ترى وكنتُ أظنُّ أنَّ ذلك مبلغُ علمِه، ونبَّهتُ عليه في حاشيةِ الكتابِ حتَّى وقفتُ على شرحِه الكبير[1] فوجدتُه كتبَ فيه على قوله: وكيعٌ، أي القاضي أبو بكر محمَّد بن خلف المعروفُ بوكيعٍ، فعلمتُ أنَّ ما وقع له في "الشرح الصغير" سبقُ قلمٍ وذهول أوقعَه فيه إطلاقُ المصنِّف، فإنَّ المشهورَ بوكيع هو ابنُ الجرَّاحِ.

أمَّا صاحبُ "الغرر" فوكيعٌ إنما هو لقبٌ له واسمُه محمَّدُ بن خلف بن حَيَّانَ بن صدقة بن زياد أبو بكر الضَّبيُّ، كان عالمًا فاضلًا عارفًا بالسِّير والأخبار نبيلًا فصيحًا من أهلِ القرآنِ والفقْه والنحوِ، حَدَّثَ عنِ الزُّبير بنِ بكَّار والحسنِ بنِ عرفة وأبي حُذافةَ السَّهميِّ والعلاءِ بن سالمٍ وعليِّ بن مسلم الطوسيِّ ومحمَّد بن عبدالله المخرميِّ والحسنِ بن محمَّد الزعفرانيِّ ومحمَّد بن عبدالرحمن الصيرفيِّ ومحمَّد بن عثمان بن كرامة وخلقٍ كثيرٍ من شيوخِ أصحابِ

(١) "فيض القدير شرح الجامع الصغير" (١/ ٤٥).

الكتبِ السِّتةِ وغيرِهم، وصنَّفَ المصنفاتِ الكثيرةَ منها كتابُ "الغرر من الأخبار" الذي خرَّجَ فيه هذا الحديثَ، وكتابُ "عدد آيِ القرآنِ والاختلاف فيه" و"طبقاتُ القضاة"[1].

وفي موضعٍ آخرَ قال المناويُّ تعقيبًا على السيوطيِّ: «فيه عمر بن أحمد أبو حفص بن شاهين، قال الذَّهبيُّ: قال الدارقطنيُّ: يخطئُ وهو ثقةٌ»[2].

فأجابه السَّيدُ أحمد في "المداوي" بقوله: «عمرُ بنُ أحمدَ بنِ شاهين الذي أعلَّ الشارحُ به الحديثَ هو الحافظُ الكبيرُ الثقةُ المصنفُ الشهيرُ صاحبُ التصانيف الكثيرةِ وأحدُ مشاهير المخرِّجين الذين يكثرُ عزْوُ الحفَّاظِ الأحاديثَ إلى تخريجِهم فهو كالطبرانيِّ والدارقطنيِّ وابنِ حِبَّانَ والبيهقيِّ وتلكَ الطبقةِ».

فعلى صنيعَ الشَّارحِ ينبغي أنْ تعللَ الأحاديثُ بمخرِّجيها الحفاظِ الأثباتِ فيقال: رواه الطبرانيُّ وفيه كلامٌ، وكذلك أبو نُعيم وابنُ مندَه وابنُ حِبَّان وغيرُهم، لأنَّه ما منْ هؤلاءِ الحفَّاظِ أحدٌ إلا وقدْ تُكلِّم فيه وذُكرَ في الضُّعفاءِ من أجلِ ذلكَ الكلامِ الذي لا يخلُو أحدٌ في الدنيا من مثلِه حتَّى مالكٌ والشَّافعيُّ وسفيانُ وأمثالُهم، ومنْ قرأ ترجمةَ ابنِ شاهين انبهرَ من حفظِه وسعة

---

(١) "المداوي" (١/ ٢٣) ووكيعٌ بنُ الجراح ترجمتُه في: تقدمة "الجرح والتعديل" (ص: ٣٢٣-٣٢٤)، "الثقات" لابن حِبَّان (٧/ ٥٦٢)، "تهذيب الأسماء واللغات" (٢/ ١٤٤)، "تهذيب التهذيب" (١١/ ١٢٣).

ومحمَّد بن خلف القاضي المعروفُ بوكيعٍ ترجمته في: "تاريخ بغداد" (٥/ ٢٣٦-٢٣٧)، "الوافي بالوفيات" (٣/ ٤٣-٤٤)، "المنتظم" (٦/ ١٥٢).

(٢) "فيض القدير" (٢/ ١٦).

مروياته وكثرةِ مؤلفاتِه حتى قيل: إنه لم يؤلِّفْ أحدٌ في الإسلامِ مثلُه، وقد نقلَ عنه أنَّه كان يقول: كتبتُ بأربعمائةِ رَطْلِ حبرٍ، وصنفتُ ثلاثمائةٍ وثلاثينَ مصنَّفًا منها: التفسيرُ الكبيرُ ألفُ جزءٍ حديثيٍّ في ثلاثين مجلدًا ضخمًا، والمسندُ ألفٌ وخمسُمائةِ جزءٍ كذلك، والتاريخُ مائةٌ وخمسونَ جزءًا، والزُّهد مائةُ جزءٍ وغيرُ ذلك كالترغيبِ والناسخِ والمنسوخِ وغيرها، وأثنى عليه الأئمةُ ووثَّقوه[1].

ثم ذكرَ السَّيد أحمد سببَ كلمةِ الدارقطنيِّ في ابنِ شاهين فقال: «الحامل له على وصفِه بالخطأ أنَّ الدارقطنيَّ قال: ما أعمى قلب ابنِ شاهين حمل إليَّ كتابه الذي صنَّفه في التفسيرِ وسألني أنْ أصلحَ ما أجدُ فيه من الخطأ فرأيتُه قد نقلَ تفسيرَ أبي الجارودِ وصرَفه في الكتابِ وجعله عن أبي الجارودِ عن زيادِ بنِ المنذرِ وإنَّما هو عنْ أبي الجارودَ زيادِ بنِ المنذرِ.

قال السَّيدُ أحمدُ: «وهذا إسرافٌ من الدارقطنيِّ دفعه إليه ما يقعُ بينَ المتقارنين» ثم أفاضَ في دفعِ كلمةِ الدارقطنيِّ.

٤- الانتصارُ لآلِ البيتِ عليهم السلام:

من مقاصدِ السَّيدِ أحمد في "المداوي" دفعُ الجورِ والظلمِ الذي وقعَ على آل البيتِ عليهم السلام[2].

---

(١) "المداوي" (٢/ ٣٥-٣٦) وابن شاهين عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي الحافظ الكبير صاحب المصنفات الكثيرة ولد سنة (٢٧٧)، وتوفي سنة (٣٨٥)، ترجمته في: "تاريخ بغداد" (١١/ ٢٦٥-٢٦٨)، "المنتظم" (٧/ ١٨٢-١٨٣)، "تذكرة الحفاظ" (٣/ ٩٨٧-٩٩٠)، "مرآة الجنان" (٢/ ٤٢٦).

(٢) وقارن بين هذا المقصد الإيماني الشريف، وبين من جعل مقصده نصرة مذهبه وبعض أعيانه ولو بطرق غير مرضية.

من ذلك: قال المناويُّ في "الفيض" عن أحدِ الأحاديثِ: «لم يرمزِ المصنِّفُ له بشيءٍ، وهو ضعيفٌ، لأنَّ فيه...، وجعفرٌ الصَّادقُ قال عنه الذَّهبيُّ في الكاشفِ عن القطَّان: في النفسِ منه شيءٌ»[1].

قال السَّيد أحمدُ بنُ الصِّدِّيق: «هذه غلطةٌ شنيعةٌ من الشَّارحِ، فهل تُعلِّلُ الحديثَ بجعفرٍ الصَّادقُ أحدِ كبارِ الأئمَّةِ وساداتِ الأُمَّة وبحورِ العلمِ والمعرفةِ منْ آل البيتِ الأطهارِ؟! وتجعلُه في مصافِّ الضُّعفاءِ والمتروكينَ الذين يردُّ بهم الحديثُ، إنَّ هذا لعجبٌ، بل الذَّهبيُّ نفسُه لم يصِلْ إلى هذه الدرجةِ أنْ يضعِّفَ حديثًا بوجودِ جعفرٍ الصَّادقِ فيه، وإنَّما أورده في "الميزان" على زعمِ أنَّه يوردُ كلَّ من تُكلِّم فيه بحقٍّ أو بباطلٍ ولذلكَ قال في "الميزان": «جعفرُ بنُ محمَّدِ بنِ عليِّ بنِ الحسينِ الهاشميُّ أبو عبدالله أحدُ الأئمةِ الأعلامِ برٌّ صدوقٌ كبيرُ الشَّأن[2]»، وهو صادقٌ في هذا ولكنَّه كذَّابٌ في قصدِه، بل غرضُه الأكيدُ هو جلبُ الطَّعنِ فيه من إخوانِه النَّواصبِ، وإدراجُ هذا الإمامِ في دفترِ الضُّعفاءِ والمتروكين، فإنَّه ذكرَ فيه أيضًا جميعَ الأئمةِ المشاهيرِ المتبوعين من ساداتِ أهل البيتِ ﭫ، كالإمامِ زيد بن عليٍّ[3]، والإمامِ عليِّ بن موسى الرِّضا، والإمامِ موسى الكاظم[4]، مع أنه ذكرَ في خطبةِ كتابه أنه سيوردُ كلَّ من تكلَّم فيهم ولا يتعرَّضُ لأحدٍ من الأئمَّةِ المتبوعين، فهل هؤلاءِ ليسُوا

(١) "فيض القدير" (١/ ٢٥٥).

(٢) "ميزان الاعتدال" (١/ ت١٥١٩).

(٣) لم أجده في الميزان.

(٤) المصدر السَّابق (٣/ ٥٩٥٢)، (٤/ ت٨٨٥٥).

بأئمَّةٍ؟ وهل هم غيرُ متبوعين؟ وهؤلاءِ آلافُ الآلافِ من أتباعهم من الزيديَّة والإماميَّة موجودةٌ في كلِّ عصرٍ، بل هذه الأمَّةُ بأجمعِها مجمِعةٌ على جلالتِهم وإمامتِهم واعتقادِهم والتبرُّكِ واستحضارِ الرحماتِ بذكرِهم والثناءِ عليهم[١].

وهكذا نجدُ المصنفَ رحمه الله يقفُ موقفًا حاسمًا لا هوادةَ فيه ولا لينَ في الدفاعِ عن أئمَّةِ آل البيتِ الأطهارِ عليهم السلام، ويرى أنَّ إدخالَهم في "ميزان الاعتدال" عيبٌ كبيرٌ، والأكبرُ منه هو تضعيفُهم بلا موجبٍ، فرضيَ الله عنك يا سيد أحمد، ما أرعاكَ لحرمةِ آل البيتِ الكرامِ عليهم السلام.

٥- من شروطِ المحدِّثِ معرفةُ تواريخِ المحدثين ولادة ووفاة:

كان السَّيدُ أحمدُ يرى ترتيب العزْوِ للأصولِ حسبِ التاريخِ بعد تقديمِ الأصول السِّتةِ والصِّحاحِ، ففي أحدِ الأحاديثِ قال المناويُّ: «ورواه عنه أيضًا الديلميُّ والمخلصُ والبغويُّ وابنُ أبي الدنيا»[٢].

قال السَّيدُ أحمدُ: «ترتيبٌ مخالفٌ لأصول أهلِ العزْوِ والتخريجِ، بل ولغيرِهم عند سرْدِ أسماءِ العلماءِ، فإنَّ الدَّيلميَّ الذي بدأ به متأخِّرٌ منَ القرنِ السَّادسِ، وابنَ أبي الدُّنيا الذي خَتمَ به متقدمٌ من أهلِ القرنِ الثالثِ، وكذلك المخلصُ متأخرٌ عن البغويِّ وهما جميعًا متقدمانِ على الدَّيلميِّ ومتأخِّرانِ عنِ ابنِ أبي الدُّنيا، فكانَ حقُّه أنْ يقولَ: أخرجَه ابنُ أبي الدُّنيا والبغويُّ والمخلصُ والديلميُّ.

ولهذا كان من شرطِ المحدِّثِ والمخرجِ معرفةُ تواريخِ الرجال ووفياتِهم

---

(١) المداوي (١/ ٢٥٠-٢٥١).

(٢) "فيض القدير" (٦/ ٦٦، ٦٧).

حتىٰ لا يتأخَّرَ المتقدِّمُ كما فعل الشارحُ»[١].

٦- الفرقُ بين قولِ الهيثميِّ: «رجاله ثقاتٌ، ورجاله وُثِّقوا»:

قال المناويُّ في "فيض القدير": «قال الهيثميُّ: ورجاله وُثِّقوا، وبه يعلمُ أنَّ رمزَ المؤلفِ لحسنِه تقصيرٌ، وحقُّه الرمزُ لصحَّته»[٢].

وقد أجابَ السَّيدُ أحمدُ علىٰ اعتراضِ المناويِّ بقوله: «قول الحافظُ الهيثميُّ: رجاله وُثِّقوا لا يصلحُ لأنْ يكونَ الحديثُ حسنًا إلا باعتبارِ أمورٍ وقرائنَ فضلًا عن أنْ يكونَ صحيحًا، لأنَّ معنىٰ وُثِّقوا: أنَّهم ضعفاءُ، ولكنْ وثَّقَهم بعضُ أهلِ الجرحِ والتعديلِ لخلافٍ فيهمْ، وإنَّما يكونُ الحديثُ صحيحًا لو قال: رجاله ثقاتٌ، وهذا أيضًا بعد السَّلامةِ من الشُّذوذِ والعلَّة، والشارحُ بمعزل عن فهْم ذلك كلِّه»[٣].

ومنه: أنَّ السَّيد أحمد ذكر أحدَ الرُّواةِ ثمَّ قال: «مختلفٌ فيه»، وبعدَ أنْ ذكرَ جرحًا وتعديلًا فيه قال: فلأجلِ هذا قال الهيثميُّ عنه: «موثَّقٌ ولم يقلْ ثقةٌ»[٤].

ومنه: أنَّ المناويَّ صحَّحَ أحدَ الأسانيدِ اعتمادًا علىٰ قول الهيثميِّ: «رجاله موثَّقُون»[٥] فقال السَّيدُ أحمدُ: «قاعدةُ الحافظِ الهيثميِّ أنَّ الرواةَ إذا كانوا ثقاتٍ

---

(١) "المداوي" (٦/ ١٦٢) ثمَّ زاد السَّيدُ أحمدُ في البيانِ فذكرَ أنَّ البغويَّ ثلاثةٌ، وأنَّ مطلقَ العزْوِ لابنِ أبي الدنيا فيه نظرٌ، فله أكثرُ من ألفِ مؤلَّفٍ والمتداولُ الذي يكثر العزوُ إليه نحو الخمسين فينبغي البيانُ.

(٢) "فيض القدير" (١/ ٣٦٨).

(٣) "المداوي" (١/ ٣٨٣).

(٤) المصدر السَّابق (٢/ ٣٨).

(٥) "فيض القدير" (٦/ ١٢٣).

بإطلاق عبَّر بقوله: ثقاتٌ، وإن كانوا مختلَفًا فيهم والمرجحُ عنده التوثيقُ عبَّر بقوله: موثَّقون، وإن كان كذلك فغايةُ الحديثِ أنه حسنٌ»[1].

٧- الفرقُ بينَ إسنادُه ضعيفٌ، وفي إسنادِه ضعفٌ:

من ذلك: قال المناويُّ في "الكبير": «قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: إسنادُه ضعيفٌ»[2].

قال السَّيدُ أحمدُ: «الحافظُ لم يقلْ إسنادُه ضعيفٌ ولكنْ قال: في سندِه ضَعْفٌ، وهذه عبارةٌ أخفُّ من التي ذكر الشارحُ، والواقعُ أنَّه كذلكَ؛ فيه ضعفٌ قليلٌ لا أنه ضعيفٌ مطلقًا وذلك أنه من روايةِ ليثِ بنِ أبي سليمٍ، عن سعيدِ بنِ عامرٍ، عن ابنِ عُمرَ»، ثمَّ قال: «فسعيدُ بنُ عامرٍ لهذا لا يُعرَفُ إلا بهذا الحديثِ، لكنْ قال عثمانُ الدارميُّ عن ابنِ معينٍ: لا بأسَ به، وذكرَه ابن حِبَّان في الثقاتِ، والراوي عنه ليثُ بنُ أبي سليمٍ حاله معروفٌ وحديثه حسنٌ، فلهذا عبر عنه الحافظُ بأنَّ فيه ضعفًا»[3].

٨- تصحيحُ الحافظِ لإسنادِ حديثٍ هو توثيقٌ منه لرواتِه:

صرَّح عددٌ من الحفَّاظِ أنَّ الحكمَ على الإسنادِ بالصِّحة معناه اتِّصالُه وثقةُ رواته عند المصحِّحِ[4]، وهو ما صرَّح به صاحبُ "المداوي" فقال: «فلمْ يبقَ

---

(١) "المداوي" (٦/ ٢٦٨).

(٢) "فيض القدير" (٢/ ١٨).

(٣) "المداوي" (٢/ ٣٩) وسعيد بن عامر ترجمته في "الجرح والتعديل" (٤/ ت٢٠٧)، "الميزان" (٢/ ت٣٢١٩)، "تهذيب التهذيب" (٤/ ٥١). وليث بن أبي سليم ترجمته في: "الجرح والتعديل" (٧/ ت١٠١٤)، "الميزان" (٣/ ت٦٩٩٧)، "تهذيب التهذيب" (٨/ ٤٦٥).

(٤) صرَّح بذلك ابنُ الصلاح في المقدمة (ص: ١١، ١٢)، والنوويُّ في "الإرشاد" (ص: ٥٧،

النظرُ إلا في عبدالله بنِ سهلِ بنِ حُنيفٍ، وهو إن لم يكنْ مشهورًا إلا أنَّ تصحيحَ الحاكمِ لحديثه توثيقٌ له»[1].

٩- "المناوي" رتَّب أحاديثَ "الميزان" و"لسانه"، ولا يرجعُ للأصولِ المشهورةِ:

يجدُ النَّاظرُ في كتابي "المناوي" أنَّه يعلل بعضَ الأسانيدِ برجال لا يكونُون عند المخرِّجين الذين ذكرهُم السُّيوطيُّ في "الجامع الصغير" أصلًا، وقد بيَّن السَّيدُ أحمدُ سببَ هذا الوهْمِ الغريبِ الذي يقعُ فيه المناويُّ.

من ذلك: قال المناويُّ في "الكبير": «وفيه هارونُ بنُ محمَّد أبو الطيبِ، قال في "الميزان": قال ابنُ معين: كذابٌ، ثمَّ أوردَ له هذا الخبر»[2].

قال السَّيدُ أحمدُ: «لا وجودَ لهارونَ بنِ محمَّدٍ في سندِ حديثِ أبي داود كما سأذكرُه، وإنَّما الشَّارحُ كان رتَّبَ أحاديثِ "الميزان" على حروفِ المعجمِ، وجعله مصدرًا يرجعُ إليه لمعرفةِ مراتبِ الأحاديثِ، فلما رأى هذا الحديثَ قد ذكره الذَّهبيُّ في ترجمة هارونَ بنِ محمَّد[3]، ظنّ أنَّ أبا داود خرَّجه من طريقِه، فنسبَه إليه بدونِ تحقُّقٍ من سند أبي داود ولا نظرٍ فيه، فأخطأ خطأً فاحشًا، أمَّا الذَّهبيُّ فإنَّما يقصدُ نكارةَ الحديثِ من جهةِ الإسنادِ الذي جاء به هارونَ، فإنه

---

٥٨)، والذَّهبي في "الموقظة" (ص: ٧٨، ٧٩)، وقد بسطته في مقدمة كتابي "التعريف بأوهام من قسَّم السنن".

(١) "المداوي" (٣/ ١٨٤).

(٢) "فيض القدير" (٦/ ١٢٣١).

(٣) "ميزان الاعتدال" (٤/ ت٩١٧٠)، "سنن أبي داود" (٤/ ٣٤٥، رقم ٥١٧٠).

رواه عن يحيى بن سعيد عن ابنِ المسيبِ عن أبي هريرة، والحديثُ معروفٌ من طريقٍ آخرَ، قال أبو داود: حدَّثنا الحسنُ بن عليٍّ: ثنا زيدُ بن الحباب عن عمار بنِ رزيقٍ عن عبدالله بن عيسىٰ عن عكرمةَ عن يحيىٰ بن يعمرَ عن أبي هريرةَ[١].

ومن ذلك أنَّ المناويَّ عندما لا يجدُ الحديثَ في ترتيبِه في الحرفِ محلِّ البحثِ يسكتُ عنه بينما هو في مكانٍ آخرَ.

منه: حديثُ سكتَ عليه الشارحُ في "الكبير" وقال في "الصَّغير": «إسنادُه ضعيفٌ»[٢].

قال السَّيدُ أحمدُ: «وإنَّما قال ذلكَ تبعًا لرمزِ المصنِّفِ، ولذلكَ لم يتعرضْ لمن في سندِه من الضُّعفاءِ كأنَّه لم يقفْ علىٰ ذلكَ، وهو من قصُورِه، فإنَّ الحديثَ أسندَه الحافظُ في "اللسان"[٣] في ترجمةِ منصورِ بنِ عمارٍ منْ روايتِه، عنْ ابنِ لَهِيعةَ، عن أبي قبيل، عن عبدالله بن عمرو به، ومنصور بن عمار فيه مقالٌ وكان واعظًا صالحًا إلا أنه ضعيفٌ في الحديثِ... والشارحُ قد رتبَ أحاديثَ "الميزان" و"اللسان"، فأينَ هوَ عنْ هذا؟ والسببُ في ذلكَ أنه ذكرَه في "اللسان" بلفظِ: «منْ أحبَّ المكاسبَ فعليهِ بمِصْرَ» الحديث، وهو لم يهتدِ لهذا اللفظِ لأنَّه غيرُ حافظٍ ولا منْ أهلِ الفنِّ»[٤].

---

(١) "المداوي" (٦/ ٢٦٥، ٢٦٦).

(٢) "فيض القدير" (٦/ ٧٥).

(٣) "لسان الميزان" (٦/ ٩٩).

(٤) "المداوي" (٦/ ١٩٤).

١٠- الهيثميُّ إذا قال عنِ الرَّاوي: «لا أعرفُه»، يقولُ المناويُّ عنه: «مجهولٌ»، والتعقيبُ على المناويِّ:

وقد تعقَّبه السَّيدُ أحمدُ وبيَّن الفرقَ بينَ قولهم: «لا أعرفُه» وقولهم: «مجهول». من ذلكَ قول المناويِّ: «فيه عبادُ بن زكريا مجهولٌ، وبقيةُ رجاله ثقاتٌ»[١].

فأجابه السَّيدُ أحمدُ بقوله: «هذا غلطٌ من وجهَين: أحدُهما: أنه أخذَ هذا منْ قول الحافظِ الهيثميِّ: لم أعرفْه وبقيةُ رجاله رجالُ الصَّحيحِ[٢]، وقد قدمنا أنَّ من لم يعرفْه الحافظُ الهيثميُّ لا يسمَّى مجهولًا»[٣].

ومنه قول السَّيدُ أحمدُ في موضعٍ آخرَ: «إنَّ ما يقول فيه النورُ الهيثميُّ وغيرُه من المتأخِّرين لم أجدْه أو لم أرَ أحدًا ذكرَه لا يقال فيه مجهولٌ، لأنَّه قد يكونُ معروفًا ولم يوفَّق ذلك المتأخِّرُ لمعرفتِه والوقوفِ على ترجمتِه»[٤].

وهناك مواضعُ أخرى في "المداوي" مشابهةٌ لهذا المعنى[٥].

١١- السُّيوطيُّ لا يذكرُ كلامَ المخرِّجين، والمناويُّ يعارضُه، ثمَّ يقلِّدُه في "كنوز الحقائق":

ذلك أنَّ السُّيوطيَّ مشى في كتابِه "الجامع الصغير" على عزْوِ الأحاديثِ لمخرِّجيها، ولا يذكرُ كلامَ الحفَّاظِ المخرِّجين أو غيرِهم على الحديثِ، وقد

---

(١) "فيض القدير" (٢/ ١٤٧).

(٢) "مجمع الزوائد" (١٠/ ١٤٣).

(٣) "المداوي" (٢/ ٢٢٥).

(٤) المصدر السَّابق (٤/ ٢١٠).

(٥) المصدر السَّابق (٢/ ٢٢٥، ٢٣٩).

حاول المناويُّ إلزامَ السيوطيِّ بذكرِ كلامِ المخرِّجين، وبالتالي نسبة القصورِ له.

قال المناويُّ في "الكبير" عند الكلامِ على أحدِ الأحاديثِ: «قضيةُ صنيعِ المصنفِ أنَّ البيهقيَّ خرجه وسكتَ عليه، والأمرُ بخلافِه، فإنَّه قال عقبَه: تفرَّد به حامدُ بنُ آدمَ، وكان متهمًا بالكذبِ، فكانَ على المصنِّفِ حذفُه، وليتَه إذا ذكره لم يحذفْ من كلامِ مخرِّجه علَّتَه»[1].

قال السَّيدُ أحمد: «وإذا الأمرُ كما عرفتَ فلم قلدتَه وأوردتَه في كتابك "كنوز الحقائق" الذي سمَّنته بالمناكيرِ والموضوعاتِ السَّمِجةِ الباردةِ من غير بيانٍ ولا تنصيصٍ، أمَّا المصنفُ فلم يكنْ من شرطِه أنْ يقولَ كلامَ المخرِّجين، ولو فعل لجاءَ كتابُه عدَّةَ مجلداتٍ»[2]. وله نظائرُ[3].

١٢- قد يكونُ للحديثِ طرقٌ، وتضعيفُ المناويِّ للحديثِ كلِّه من طريقٍ واحدٍ:

فقد يعزُو السيوطيُّ الحديثَ لعددٍ من المخرِّجين، ولهم طرقٌ متعددةٌ، فيضعِّفُ المناويُّ أحدَ الطرقِ ويسكتُ عن الباقي فيوهِمُ -غير العارفِ- أنَّ الحديثَ ضعيفٌ بطرقه.

من ذلك أنَّ السيوطيَّ ذكر طرقًا لأحدِ الأحاديثِ، فقال المناويُّ: «ضعيفٌ لضعفِ صالحٍ المرِّي»[4].

---

(١) "فيض القدير" (٤/ ٥٢٨).

(٢) "المداوي" (٤/ ٦٣٠).

(٣) المصدر السَّابق (٤/ ٦٣، ٦٣١).

(٤) "فيض القدير" (٦/ ٤٩).

قال السَّيدُ أحمدُ: «هذا كلامٌ مضحكٌ لا معنىٰ له إلا تسويدُ الورقِ، فالمصنفُ ذكر ثلاثةَ طرقٍ، والشارحُ أعلَّه برجلٍ واحدٍ، كأنَّه موجودٌ في جميعِ طرقِه، والواقعُ أنه موجودٌ في سندِ حديثِ أبي هريرة وحدَه»[1].

وقد أكثر المناويُّ من تضعيفِ الطرقِ المتعددةِ بهذه الطريقةِ الغريبةِ وتعقَّبه صاحبُ "المداوي"[2].

١٣- لا يلزمُ منْ قولِهم: رجالُه ثقاتٌ صِحَّةُ الإسنادِ:

اعتادَ المناويُّ أنْ يبنيَ علىٰ قول الهيثميِّ: «رجالُه ثقاتٌ» صحةَ الإسنادِ، وقد بيَّن ابنُ الصِّدِّيق أنَّ هذا اللازمَ فيه نظرٌ.

من ذلك: قال المناويُّ: «بإسنادٍ صحيحٍ»، وقال في الكبير: «رجاله ثقاتٌ»[3].

قال ابنُ الصِّدِّيق: «لا يلزمُ من نقلِه عن الهيثميِّ من كونِ رجاله ثقاتٌ أنْ يقولَ عنه: إسنادُه صحيحٌ؛ لأنَّه قد يكونُ ثِقَةً ويكونُ حديثُه حسنًا لسوءِ حفظِه ونحوِ ذلك وهو الواقعُ هنا، ولذلكَ اقتصرَ المصنِّفُ علىٰ تحسينِه ولم يصحِّحه، وهو أيضًا السِّرُّ في عدول الحافظِ الهيثميِّ دائمًا عن قولِه: صحيحٌ إلىٰ قوله: «رجالُه ثقاتٌ»، وأيضًا فقد يكونُ الرجالُ رجالَ الصَّحيحِ والسَّند معلولٌ لا يحكمُ بصحتِه كما نبَّهنا عليه مِرارًا»[4].

---

(١) "المداوي" (٦/ ١٢٧).

(٢) "المداوي" (٦/ ١٢٢، ١٧٨، ١٣٩).

(٣) "فيض القدير" (٦/ ٥٠).

(٤) "المداوي" (٦/ ١٢٩)، وكذلك (٦/ ٦٣٥).

١٤- الفرقُ بين قولهم: «رواتُه يحتجُّ بهم في الصَّحيحِ أو رجاله رجالُ الصَّحيحِ»، و«صحيحٌ»:

المناويُّ فهم من قولهم: رجاله رجال الصَّحيحِ أو يحتجُّ بهم في الصَّحيحِ أنه صحيحٌ، وقد نبَّه ابنُ الصِّدِّيقِ علىٰ أنَّ هذا اللازمُ غيرُ جيِّد.

من ذلكَ: قال المناويُّ في "الكبير": «قال المنذريُّ: رواته يحتجُّ بهم في الصَّحيحِ، وقال الهيثميُّ: رجاله رجالُ "الصَّحيح"»، ثمَّ اعترضَ المناويُّ علىٰ السُّيوطيِّ فقال: «وبه يعرفُ أنَّ رمزَ المصنِّفِ لحسنِه قصورٌ، أو تقصيرٌ وإنَّما كانَ حقُّه الرمزَ لصحَّتِه»[1].

قال ابنُ الصِّدِّيق في "المداوي": «إنَّما القصورُ من الشَّارحِ فإنَّ قولَ الحافظِ المنذريِّ: رواته محتجٌّ بهم في الصَّحيحِ، لا يفيدُ أنَّه صحيحٌ كما شرحتُ غير مرةٍ، ولذلك عَدَل عن قوله: صحيحٌ إلىٰ قوله: رواته محتجٌّ بهم في الصَّحيحِ، وكذلك قول الحافظِ الهيثميِّ؛ لأنَّ السَّند قد يكونُ رجاله رجالَ الصَّحيحِ ولكنَّ فيهم من ليسَ في الدَّرجةِ العُليا ممن هو موصوفٌ بالوهمِ وذلك صفةُ الحديثِ الحسنِ، بل قد يكونُ الحديثُ ضعيفًا بل موضوعًا لوجودِ علَّةٍ فيه»، ثمَّ بيَّنَ السَّيدُ أحمدُ بالنظرِ في الأسانيدِ صوابَ الحافظِ السُّيوطيِّ[2].

١٥- الجهالةُ ليستْ ضعفًا:

فإنَّ المناويُّ قد يحكمُ بالضعفِ علىٰ الراوي الذي يوصفُ بالجهالةِ من بعضِ النُّقادِ.

---

(١) "فيض القدير" (٢/ ٥٧).

(٢) "المداوي" (٢/ ١٢٢).

قال المناويُّ: «ضعيفٌ لضعفِ بقيةَ ويزيدَ بنِ حُجرٍ»[١].

قال السَّيدُ ابنُ الصِّدِّيق: «بقيةُ ما هو ضعيفٌ، ولكنه مدلسٌ، ويزيدُ بن حُجرٍ غيرُ معروفٍ؛ أو مجهول كما قال "الشارح في الكبير"، والمجهولُ لا يرادفُ الضعيفَ في الواقعِ ونفس الأمرِ، فقد يكونُ من أوثقِ الثقاتِ، ولذلك لا يعبِّرُ عنه علماءُ الحديثِ بالضعيفِ، بل يعبِّرون عنه بالمجهول»[٢].

١٦- بعضُ مصنفاتِ السَّيدِ أحمدَ غيرُ المطبوعةِ:

ومن منهجِ السَّيدِ أحمدَ في "المداوي" الإحالةُ إلىٰ بعضِ مصنَّفاتِه غير المطبوعةِ -وهي كثيرةٌ- كما فعل في "المستخرجِ علىٰ الشهاب"[٣].

ومن ذلك أنَّه قال في "المداوي": «فكمْ حديثٍ حَكمَ بتواتره -يعني السيوطيَّ- وذكر له طُرقًا فزدْنا عليه الكثيرَ منها، بل ربَّما زدْنا عليه ضعفها أو أكثر من الضعفِ، ولنا في ذلك كتابُ: "الإعلام بما تواترَ من حديثِه عليه الصَّلاة والسَّلام"، أعانَ الله علىٰ إكماله»[٤].

وربَّما جاءَ بمقدمة لبعضِ كتبِه التي لم تطبعْ فقد وجدتُه ذكرَ خطبةَ كتابه "الهدي المتلقىٰ في طرقِ حديثِ أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنُهم خلقًا" فقال: «أفردتُ طرقَ هذا الحديثِ في جزءٍ، قلتُ في أوله: أمَّا بعدُ، فقد أوردَ الحافظ السيوطيُّ في الأحاديثِ المتواترةِ حديثَ: «**أكملُ المؤمنينِ إيمانًا أحسنُهم خُلقًا**»،

---

(١) "التيسير".

(٢) "المداوي" (٢/ ١٩١).

(٣) المصدر السَّابق (٢/ ٨٧، ١٠١، ١٤١، ١٤٣، ١٦٣).

(٤) المصدر السَّابق (٢/ ٩).

وقال: أخرجه البخاريُّ عن ابن عمرو، والحاكمُ عن أبي هريرة وعائشةَ، وابن أبي شيبةَ من مرسَلِ الحسن، والطبرانيُّ عن عمير بن قتادةَ وأبي سعيدٍ الخدريِّ، وأبو يعلىٰ عن أنس، والبزَّار عن جابرٍ وعن ابنِ عُمر قـال: «كنـتُ عنـد رسـول الله ﷺ عاشرَ عشرة: أبو بكر وعُمر وعثمان وعليٌّ وابنُ مسعود وحذيفة وأبو سعيد الخدريِّ ورجل آخر سماه لنا، فجاءَ فتىً من الأنصارِ فسلَّم ثمَّ جلسَ، فقال: يا رسول الله أيُّ المؤمنين أفضلُ؟ قال: **أحسنُهم خُلقًا**».

وقد وقعَ لي من طرقٍ أخرىٰ تبلغُ ضعفَ ما ذكره الحافظُ السيوطيُّ، وذلـك من حديث أبي ذرٍّ، وعليٍّ، وجابر بن سمرة، وعمرو بن عَبَسَة، وأبي أُمامةَ، وأسامةَ ابن شريكٍ، ومعاذِ بن جبلٍ، وابنِ عبَّاسٍ.

ومرسلًا مِن رواية مطرِّفِ بن عبدالله بن الشِّخِّير، وسعد بن مسعودٍ، فأحببتُ ضمَّها إلىٰ ما ذكرَه مع التوسُّعِ في تخريج الجميعِ وإيرادِ الأسانيدِ في هذا الجزءِ وسمَّيته "بالهدىٰ المتلقَّىٰ في طرقِ حديثِ: **أكملُ المؤمنينَ إيمانًا أحسنُهُم خُلُقًا**"[1].

١٧- رأيه في العددِ الذي يثبتُ به التواترُ:

المتواترُ لا يثبتُ بثلاثةِ طرقٍ بل أقلُّها علىٰ رأي المصنفِ عشـرةٌ، وهو رأي مرجوحٌ في نظرنا ونظرِ أهل الحقِّ، بل العبرةُ في ذلك علىٰ حصول العلمِ اليقينيِّ كما هو مقرَّر في محلِّه»[2].

١٨- استدراكُ طرقٍ للحديثِ على السيوطيِّ والمناويِّ:

(١) "المداوي" (١/ ١٩٢-١٩٣).

(٢) "المداوي" (١/ ١٨٧).

من ضمن مقاصدِ ابنِ الصِّدِّيق في "المداوي" استدراكُ طرقٍ للحديثِ، وبيانُ المتابعاتِ والشواهدِ، وحصر هذه الاستدراكاتِ يحتاجُ لعمل مفردٍ.

وقد يُصرِّحُ بالاستدراكاتِ ويذكرُ الطرقَ والأسانيدَ ويحكمُ ويُصحِّحُ ويُضعِّفُ، وقد يكتفي بذكرِ أسماءِ الرُّواةِ معَ الإحالةِ لكتبِه الأُخرىٰ[1].

وقد يذكر ما في البابِ مع ذكر الأسانيدِ، مِن ذلك حديثُ: «**آكلُ كما يأكلُ العبدُ**...» أورده السيوطيُّ من حديثِ عائشةَ رضي الله عنها فقط[2].

فقال ابنُ الصِّدِّيق: «وفي البابِ عن البراءِ بنِ عازبٍ، وأبي هريرة، وأنس، وابنِ عمر، وابنِ عباس، وعبدالله بن بُسرٍ، ومرسلًا عن يحيىٰ بن أبي كثير، وعطاء بن أبي رباحٍ، والحسن، وعبدالله بن عبيد، والزهريِّ، وعطاء بن يسار، وغيرهم». ثمَّ ذكر أسانيدَهم[3].

١٩- تعليلُ المناويِّ لإسنادِ الحديثِ بالثقاتِ، مع وجودِ ضعيفٍ فيه:

والشيخ المناويِّ قد يُعلِّلُ الإسنادَ بثقةٍ مع وجودِ راوٍ ضعيفٍ أو أكثرَ في الإسنادِ.

من ذلك: أنَّ المناويَّ ضعَّف أحدَ الأسانيدِ برجلٍ ضعيفٍ، وبثقةٍ، والثقة هو عبدالعزيز بن صهيبٍ، فقال المناويُّ: «وعبدالعزيز ضعَّفه ابنُ معين وغيرُه»[4].

---

(١) من ذلك ما في المداوي (١/ ١٩٩، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٨٠، ٢٩٠، ٣١٠، ٣١١، ٣١٥، ٤٢١، ٢/ ٨٧، ١٠١، ١٤١، ١٤٣، ١٦٣).

(٢) "فيض القدير" (١/ ٥٥).

(٣) "المداوي" (١/ ٤٠-٤٣).

(٤) "فيض القدير" (٦/ ١٣٩).

فأجابه السَّيدُ أحمدُ بقوله: هذا بالنسبةِ لعبدِالعزيز بنِ صُهيبٍ باطلٌ لا أصل له ولا وجودَ لحرفٍ منه، فعبدالعزيز بن صهيبٍ ثقةٌ وفوقَ الثقةِ، من رجال الصَّحيحِ، ما تكلَّم فيه أحدٌ بحرفٍ ولا ذكره الذَّهبيُّ في "الضعفاء"، وفي "التهذيب" قال القطَّانُ عن شعبةَ: عبدالعزيز أثبتُ من قتادةَ وهو أحبُّ إليَّ منه، وقال أحمدُ: ثقةٌ وهو أوثقُ من يحيىٰ بنِ أبي إسحاقَ، وأخطأ فيهِ مَعْمَرٌ، فقال: عبدالعزيز مولىٰ أنسٍ وإنَّما مولىٰ لبُنَانَة، وقال ابنُ معين: ثقةٌ...إلخ(١).

٢٠- ذكر بعض الموضوعاتِ التي في "الجامع الصغير":

ذكر السَّيد أحمدُ بن الصِّدِّيق في "المداوي" طائفةً من الأحاديثِ الموضوعةِ في "الجامع الصغير"، وكانَ لابنِ الصِّدِّيق عنايةٌ بالأحاديثِ الموضوعةِ في "الجامع الصغير"، فله جزءٌ مشهوراسمُه "المغيرُ علىٰ الأحاديثِ الموضوعةِ في الجامع الصغير" كتبه في معتقلِه ورتَّبه علىٰ حروفِ المعجم، قال في نِهاية مقدمته: «ولم أستقصِ فيه كلَّ الاستقصاءِ بل اقتصرتُ علىٰ ما هوَ ظاهرُ الوضعِ واضحُ البطلانِ، بحيثُ قد يكونُ الموضوعُ في الكتابِ قدرَ ما ذكرتُه، ولكنْ لما كانَ فيه بعضُ احتمالٍ جعلتُه من قسمِ الواهي، فتركتُه استنادًا إلىٰ تفرقتِهم بينَ الواهي والموضوعِ، وإن كان ذلكَ عندنا غيرُ صوابٍ ولا مقبول...، ونحنُ

---

(١) "المداوي" (٦/ ٢٨٩-٢٩٠) وعبدالعزيز بن صهيب ترجمته في "الجرح والتعديل" (٥/ ت١٧٩٤)، "الثقات" (٥/ ١٢٣)، "تهذيب الأسماء واللغات" (١/ ٣٠٦)، "تهذيب التهذيب" (٦/ ٣٤١-٣٤٢). ومن هذا القبيل وهو تعليل المناويِّ للإسناد بثقةٍ مع وجودِ ضعيفٍ والتنبيه عليه، ما في "المداوي" (٢/ ٢٢، ٢٣، ٣٣، ٣٧، ٧٦)، (٦/ ٢٣٦،٢٢٧،٢٢٠،٢٠٥، ٢٤٧، ٥٦٩،٢٦٣)، (٤/ ٢٦٤).

كتبنا هذا على استعجال وفي حالةِ غربةٍ واعتقال، وبعدٍ عن الوطنِ والآل، وليس معنا كتبٌ نستعينُ بها، ولا موادُّ نعتمدُ عليها»[1].

وقد ذكر السَّيدُ أحمدُ بن الصِّدِّيق في "المداوي" طائفةً كبيرةً من الأحاديث التي حكم عليها بالوضعِ[2]، ونلاحظُ مع المقارنةِ بما في كتابِه الآخرِ "المغير على الأحاديثِ الموضوعةِ في الجامع الصغير" أمرين:

الأول: أنَّ كتاب "المغير" مختصرٌ، وعبارةُ ابنِ الصِّدِّيق في "المداوي" فيها بسطٌ وبيانٌ.

الثاني: أنَّه ذكر أنَّه لم يستوعبْ موضوعاتِ "الجامع الصغير" في "المغير" لذلك وجدتُ بعضَ الأحاديث التي حكم عليها السَّيدُ أحمدُ بالوضع في "المداوي"، ولم أجدْها في "المغير"[3].

٢١- فوائدُ حولَ الكُتبِ ومُصنِّفيها:

ومن الفوائدِ الظَّاهرةِ في "المداوي" كلامُ ابنِ الصِّدِّيقِ على الكتبِ ومصنِّفيها لأغراضٍ عرضَتْ له أثناءَ مناقشةِ المناويِّ، من ذلك:

أ- سننُ أبي قرة الزَّبيديِّ، وصيغُ الأداءِ عند ابنِ أبي الدنيا وأبي نُعيم:

قال في "المداوي": «ثم إنَّ أبا قرَّة موسى بنَ طارقٍ هذا يمنيٌّ، روى عن

---

(١) مقدمة "المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير" (ص: ٥،٤)، وثم دراسة حول "المغير" في كتاب "الوضع في الحديث" للدكتور عمر فلاتة (٣/ ٤٩٧-٥٠٣).

(٢) من ذلك ما جاء في "المداوي" (١/ ٧١، ٨٣، ٩١، ١١٤، ١٢٠، ١٥٢، ١٥٣، ٢٣٥، ٢٧٧، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣٢١، ٣٣٤، ٤١١)، (٢/ ٥٨، ٨٢، ١٠٧، ١٣٤، ٤٣٥، ٤٨٧).

(٣) من الأحاديثِ التي حكم عليها ابنُ الصِّدِّيق بالوضعِ، ولم تذكر في "المغير": (١/ ٢٧٧، ٣٠٥، ٣٠٩، ٤١١)، (٢/ ١٠٧، ١٣٤، ٤٣٥)، (٤/ ٢٤٣، ٢٤٤، ٤٨٧، ٤٨٨).

موسىٰ بن عقبة، وابنِ جُريجٍ، وعبيدِ الله بن عمر، وأخيه عبدالله... وعنه أحمدُ ابن حنبل وإسحاقُ بن راهويهِ،...، كان قاضيًا بزبيد وصنَّف وجمعَ وألَّف...، وسننه المخرجُ منها هذا الحديثُ رتبه علىٰ الأبوابِ في مجلَّدٍ، ذكر الحافظُ أنه وقفَ عليه، وأنَّه لا يقول في حديثِه: حدَّثنا، إنما يقول ذكرَ فلانٌ، وقد سُئِلَ الدَّارقطنيُّ عن ذلك فقال: «كانتْ أصابتْ كتبَه علَّةٌ فتورَّعَ أنْ يصرِّحَ بالإخبار».

قال السَّيدُ أحمدُ: «ورأيتُ ابنَ أبي الدنيا يستعملُ ذلك كثيرًا في كثيرٍ من مصنَّفاته التي رأيتُ منها أصولًا عتيقةً، ثمَّ رأيتُ الدَّيلميَّ يسندُ تلك الأحاديثَ فيصرِّحُ بالتحديثِ، ويصنعُ نحوَ ذلك علىٰ قلَّةٍ أبو نُعيم في "تاريخ أصبهان"، فيقول: حدَّثَ فلانٌ، ولا يقول: حدَّثنا، ويصنعُ فيها الديلميُّ مثل ما تقدَّم، فالله أعلم»[(١)].

ب- "كنوزُ الحقائق" للمناويِّ فيه أحاديثُ كثيرةٌ ضعيفةٌ ومنكرةٌ وموضوعةٌ:

قال في "الكبير": «هذا من أحاديثِ الأحكامِ وضَعفُه شديدٌ، فسكوتُ المصنفِ عليه غيرُ سديدٍ»[(٢)].

قال السَّيد أحمد: «المصنفُ رمزَ له بعلامةِ الضَّعفِ، فلم يسكتْ، ولكنَّ الشارحَ أورد آلافًا مؤلَّفةً من الأحاديث الواهيةِ، والمُنكَرةِ، والموضوعةِ في

---

(١) "المداوي" (١/ ١٤٥-١٤٦) وأبو قرة الزبيدي موسىٰ بن طارق اليماني، ترجمته في: "الجرح والتعديل" (٨/ت٦٦٩)، "الثقات" (٩/ ١٥٩)، "سير أعلام النبلاء" (٩/ ٣٤٦)، "تهذيب التهذيب" (١٠/ ٣٤٩).

(٢) "فيض القدير" (٤/ ٢٥٩).

الأحكامِ والرقائقِ وغيرِها في كتابِ "كنوزِ الحقائق" وسكتَ علىٰ الجميعِ، وينظر أحدُكم القذىٰ في عينِ أخيه وينْسىٰ الجذعَ في عينه»[1].

ج- "كتابُ الصَّلاةِ" لمحمَّدِ بنِ نصرٍ المروزيِّ:

قال في "المداوي": «ولابنِ نصرٍ كتابُ "الصَّلاة" وكتابُ "قيام الليل"، أمَّا كتابُ "قيام الليل" فطبعَ اختصارُه للمقريزيِّ، وأمَّا كتابُ "الصلاة" فتوجدُ منه نسخةٌ بدار الكتب المصريةِ إلا أنَّهم كتبوا عنه في الفهرست "مسند المروزيِّ" غلطًا»[2].

د- "الكاملُ" لابنِ عديٍّ:

قال في "المداوي": «ابنُ عديٍّ له "الكامل" في الرجال الضُّعفاء، وفي ترجمة الراوي الضعيفِ يوردُ له من الأحاديثِ ما يدل علىٰ ضعفِه لنكارتِها وغرابتها أو مخالفةِ سندِها أو نحوِ ذلك، فموضوعُ الكتابِ الأحاديثُ الضعيفةُ والموضوعةُ والواهيةُ، فمطلقُ العزوِ إليه يؤذنُ بذلكَ كما صرَّح به المصنفُ في خطبة الأصل أعني "الجامع الكبير"»[3].

---

(١) "المداوي" (٤/ ٤٠٤).

(٢) "المداوي" (٤/ ١٤٢). والإمام محمَّد بن نصر هو مروزيٌّ وكتابه "الصلاة" طبع باسم "تعظيم قدر الصلاة" بتحقيق عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي لحساب مكتبة الدار بالمدينةِ المنوَّرة سنة ١٤٠٦، وقد جاء في مقدمةِ التحقيق (ص: ١٧) ما يلي: «إن النسخة الخطيةَ الأصليَّة لكتاب "تعظيم قدر الصلاة" للإمام المروزيِّ توجد في دار الكتب المصرية، برقم (٤١٨) باسمِ "مسند المروزي" ويحتوي علىٰ (٢٦٨) ورقة». وهذا يؤيدُ ما ذكره السَّيد أحمدُ بن الصِّدِّيق رحمه الله تعالىٰ في "المداوي".

(٣) "المداوي" (١/ ٩٢). نوقشتْ أطروحةُ دكتوراة بجامعةِ أمِّ القرىٰ بمكةَ المكرمةِ بتاريخ

هـ- كتبُ عبدالحقِّ الإشبيليِّ:

قال في "المداوي": «عبدالحقِّ الإشبيليُّ كثيرُ الأغلاطِ والأوهامِ في أحكامه حتىٰ تعقَّبه الحافظُ ابنُ القطَّان بكتابه العجيبِ النفيسِ "بيان الوهمِ والإيهام الواقعين في كتابِ الأحكام"، فأجادَ، بل جلّ كتبِ عبدالحقِّ مشتملةٌ علىٰ الأوهامِ، سواء في العزْوِ أو في الكلامِ علىٰ الرجال وحكمِ الأحاديثِ، فإنه كان لا يحسنُ التصرُّفَ ولا يصيبُ عين الصوابِ في ذلك في كثيرٍ منْ أقواله فلا ينبغي الاعتمادُ علىٰ قوله والتعقب به علىٰ غيره»[1].

٢٢- الفرقُ بينَ المتقدِّمين والمتأخِّرين في طريقةِ التَّعليلِ:

قال في "المداوي": «تعبيرُ المتأخِّرين الذين يوردُون الأحاديثَ بغيرِ إسنادٍ ثمَّ يخبرون بعدَها بمن فيها من الضُّعفاء والمجروحين، أمَّا المتقدِّمون الذين يوردون الأحاديثَ بالأسانيدِ فلا يخبرونَ عنْها بأنَّ فيهَا فلانًا»[2].

(١٠/ ١١/ ١٤١٠) ثم طبعت لحسابِ مكتبة الرشد بالرياض سنة (١٤١٨) بعنوان: "ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال" للدكتور زهير عثمان علي نور، وهي ضعيفةٌ.

(١) المصدر السَّابق (١/ ١٤٣) ويقصد السَّيدُ أحمدُ كتابَ "الأحكام الوسطىٰ" وهو الذي تعقَّبه ابن القطَّان في كتابه الفاخر الجليل "بيان الوهم والإيهام" و"الأحكام الوسطىٰ" مختصرة من "الكبرىٰ"، والكبرىٰ مسندة، راجعْ مقدمةَ تحقيق "بيان الوهم والإيهام" (ص: ١٧٧-١٧٩) للدكتور الحسين آيت سعيد، وهو من مقلدي الألبانيِّ، ولابنِ الصِّدِّيق في "المداوي" كلامٌ في بيانِ حال كتبٍ أخرىٰ (٤/ ١٥٦، ٢٧١، ١٨٧، ٢٦٨، ٦٤١).

(٢) "المداوي (٢/ ٢٥٤).

وقال في "المداوي": «إنَّ الذي يحكمُ علىٰ الأسانيدِ دونَ المتُونِ هيَ الكتبُ المؤلفةُ في الرِّجال والعللِ لا سيَّما كتب الأقدمين، كعليِّ بنِ المدينيِّ وأحمدَ وأبي زُرعة وأبي حاتمٍ والبخاريِّ وابن عدي والدَّارقطنيِّ، أمَّا الكتبُ المؤلفةُ في الموضوعاتِ فإنَّما يقصدُ منها أصحابُها المتونَ دونَ الأسانيد وإذا قصدُوا الأسانيدَ علىٰ قلةٍ فإنَّهم يصرِّحُون بذلك فيقولُون: هو بهذا الإسنادِ باطلٌ، وهو صحيحٌ من وجه كذا»[1].

٢٣- الحسَنُ داخلٌ في الصَّحِيحِ:

قال في "المداوي": «الحسَنُ من قسْمِ الصَّحيحِ، إذ الحديثُ إمَّا مقبولٌ وهو الصَّحيحُ، وإمَّا مردودٌ وهو الضعيفُ، فليس قسمٌ خارجًا عن هذينِ القسمينِ، ولذلك تجدُ غالبَ ما يصحِّحُه ابنُ خزيمةَ وابن حِبَّان من شرط الحسن»[2].

وفي الكتابِ فوائدُ ومعالم أخرى يمكن أنْ تندرجَ تحتَ أنواعٍ كالآتي:

٢٤- تنبيهاتٍ في العزْوِ في "الجامع الصغير"[3].

٢٥- وبعض تناقضاتٍ للمناويِّ في أحكامِه علىٰ الأحاديثِ بينَ الشَّرحينِ الكبير "الفيض"، والصغير "التيسير"[4].

٢٦- وفوائد حول متونِ بعضِ الأحاديث[5].

---

(١) المصدر السَّابق (٢/ ٤٤٠).

(٢) المصدر السَّابق (٢/ ٢٢٣).

(٣) من ذلك انظر (١/ ٣٢٦، ٣٣١).

(٤) من ذلك: (٥/ ٨٠، ٨٩)، (٤/ ١٣٣، ١٥٧، ٦٢٦)، (٢/ ١٠١).

(٥) من ذلك: (٤/ ١٣٤، ١٥٧)، (٥/ ١٠٨، ١٣٣، ١٦٤).

٢٧- واختلاف وتباين الرِّواياتِ مما يقوِّي الحديثَ بشَـرطِ عدمِ التعارضِ[١].

٢٨- وموافقة المناويِّ على الاستدراكِ على الحافظِ السيوطيِّ[٢].

٢٩- والمناوي يظن أنَّ وجودَ الرجل في "الميزان" علامةٌ على ضعفه[٣].

٣٠- وتنبيهات على أوهامِ لأبي بكر بنِ العربي المعافري[٤].

٣١- وتعقيبات على الهيثميِّ والحافظِ ابنِ حجرٍ[٥].

٣٢- مطلق التفرُّدِ لا يضرُّ الثِّقة[٦].

٣٣- والتنبيه على تحريفِ اسمِ بعضِ الرُّواة[٧]، وغير ذلك.

والحاصل: أنَّ عملَ السَّيدِ أحمدَ في التعقيبِ على "الجامع الصغير" وشرحي المناويِّ عملٌ جليلٌ متعدِّدُ الجوانبِ،ومثلُه يحتاجُ لدراساتٍ خاصَّةٍ يمكنُ أنْ تتناول كلُّ دراسةٍ نوعًا من أنواعِ التعليل مع النظرِ في الأصلِ واستخراج النظيرِ وتحرير كلامِ علماء الفنِّ في المسألةِ محلِّ البحث.

أثر كتاب "المداوي" فيمن بعده:

يعتبرُ كتاب "المداوي لعلل الجامع وشرحي المناوي" من التصانيفِ الحديثيَّة التي تُعنى بالصِّناعة الحديثيَّة من حيثُ التعليلُ بالمعنى الأعمِّ، فكتابٌ

---

(١) المصدر السَّابق (٤/ ١٣٤).

(٢) من ذلك: (١/ ٦٦، ٧٣).

(٣) من ذلك: (١/ ٢٢٠).

(٤) من ذلك: (١/ ٢٩١).

(٥) من ذلك: (١/ ٤٠).

(٦) من ذلك: (٦/ ٢٣٩).

(٧) من ذلك: (٦/ ٢٢١).

مثل هذا لابدَّ أنْ تتوجَّه عناية المشتغلين بالحديثِ إليه، والكتابُ طُبع مؤخَّرًا فلم يأخذْ بعدُ حقَّه من العنايةِ والنظرِ بالإضافةِ لقلَّةِ النابهين الذينَ يتمكَّنون من النظرِ في الكتابِ، ومع ذلك كان ممن اعتنى بالمداوي محمَّد ناصر الدين الألبانيُّ، وهذه كلماتٌ حول الألبانيِّ وكتاب "المداوي".

الألبانيُّ وكتابُ "المداوي"

استقبل الشيخ محمد ناصرالألبانيُّ كتابَ "المداوي" استقبال المخالفِ المعارضِ، فلقدْ فُوجئ الألبانيُّ بكتابِ "المداوي لعلل الجامعِ وشرحي المناوي" وكانَ مهتمًّا به غايةَ الاهتمام، بل كان يراجع مسائله فقال الألباني في ضعيفته (١٤/ ١١٤٦): «أنني رأيت الشيخ أحمد الغماري في كتابه "المداوي" يميل إلى تحسين أحاديث دراج عن أبي الهيثم في ثلاثة مواضع منه»، ثُمَّ ذكرها الألبانيُّ، وكان حريصًا على التعقيبِ عليه، وغلبَ عليه البعدُ عنِ الأناةِ والتُّؤدةِ، مع التسرُّعِ في تخطئة مالم يبلغْه فهمُه، وهذه نصوصٌ تُبيِّنُ سَببَ اهتمامِ الألبانيِّ بـ"المداوي" وغيرته منه أو شدته عليه:

أولًا: كانَ الألبانيُّ يظنُّ أنه المتفرِّدُ بعد المناويِّ بالكلامِ على أحاديثِ "الجامع الصغير" من حيثُ الصناعةُ الحديثيَّة[1].

---

(١) صرَّح الألبانيُّ بهذا المعنى في مقدمة "صحيح وضعيف الجامع الصغير" وزيادته (١/ ١٤-١٦) وغابتْ عنه أعمال الأسرةِ الصِّدِّيقية حول "الجامع الصغير" كـ"المداوي"، و"المغير"، و"الكنز الثمين"، و"المشير إلى ما فات المغير من الأحاديث الموضوعة على الجامع الصغير"، و"التقييد النافع لمن يطالعُ الجامع" وكتب أخرى لم يعرفها كـ"ضوء الشموع".

ثانيًا: ذكر أحدُ أخصِّ تلاميذ الألبانيِّ في مقال له عن شهورِ الألباني الأخيرة قال: «رأيتُ اهتمامًا خاصًّا من شيخِنا يرحمه الله بكتابِ "المداوي لعِلَل الجامعِ الصَّغير وشرحَي المناوي" تصنيفُ أحمدَ بنِ الصِّدِّيق الغُماريِّ -يراجعُ منه ما كتبه مؤلِّفُه- حولَ ما يقعُ لشيخِنا من أحاديثَ في "السلسلة الضعيفة" هي موجودةٌ في "الجامع الصغير" فكانَ ينظرُ كلامَه وينتقدُه، ويردُّ عليه، ويتعقَّبُه ويطيلُ في مناقشتِه.

ولقد كتبتُ عنه بتاريخ ٢٢ ذي القَعْدة ١٤١٩هـ في منزلِه قولَه في هذا "المداوي" ما نصُّه: «هذا كتابٌ غيرُ جيِّدٍ ولا أنصحُ بقراءتِه إلَّا لخواصِّ طلبةِ العلمِ وحبَّذا لو قامَ بعضُ الطلبةِ الأقوياءِ بتتبُّعِه والردِّ عليه بكتابٍ يسمِّيه -مثلًا- "الكاوي للمداوي" يقتصرُ فيه على تعقُّبِه على ما صحَّحَه -أو سكتَ عنه- وهو ضعيفٌ، أو ضعَّفَه وهو صحيحٌ! ونحوَ ذلك من أوهامٍ مهمَّةٍ»[1].

فهذا الكلامُ يعلنُ الرَّفضَ الكاملَ لكتابِ "المداوي" بل ومعاداته، على طريقة عدم الاعترافِ بالغيرِ، ولا سيَّما من المعاصرِين، بل حظُّهم التبكيتُ، وهذا كلامٌ غيرُ علميٍّ فما سلم أحدٌ من الصَّوابِ والخطأ، والله سبحانه وتعالى يحبُّ الإنصافَ وهو القائل: ﴿وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ﴾ [الأعراف: ٨٥].

والسَّيد أحمدُ بن الصِّدِّيق عالِمٌ من كبار علماءِ الحديثِ الناقدين المحقِّقِينَ، وله مُصنَّفاتٌ مُتنوِّعةٌ، وقد ذكرنا كثيرًا من قواعدِه المبيِّنةِ لمنهجِه، فلماذا الردُّ مطلقًا؟! وعلى كلٍّ هذا بابُ حسدٍ، وصدٌّ عن الإنصافِ.

---

(١) مقال لعلي حسن عبدالحميد الحلبي حول شهورِ الألبانيِّ الأخيرة مطبوعٌ ضمن كتاب "مقالات الألباني" (ص: ٢٠٩-٢١٠).

ثالثًا: ظنَّ الألبانيُّ ظنًّا غايةً في العجَبِ، فماذا ظنَّ؟

حصل للألبانيِّ اهتزازٌ من أثرِ رؤيتِه للمداوي فأخذَ يهذِي بكلامٍ لافائدةَ منه، فصرَّحَ الألبانيُّ بأنَّ السَّيدَ أحمدُ نقلَ في الجزءِ الأوَّل منَ "المداوي" من كتابه "سلسلة الأحاديث الضَّعيفة"، الجزء الثاني، فقال: «والغُماريُّ يعلمُ ذلك من كتابي "الأحاديث الموضوعة" (٦١٣) وهو كثيرُ الاستفادةِ منه ولكنْ على الصَّمتِ كما يتبيَّنُ ذلك لمنْ يقابلُ تخريجاتي فيه بما يخرِّجُه هو في "المداوي"»[١].

وهذا الكلامُ غيرُ علميٍّ، وخطأ قطعًا، ويعودُ بالنقدِ على الألبانيِّ؛ لأنَّ السَّيدَ أحمدَ بنَ الصِّدِّيق رحمه الله تعالى، انتهى من المجلَّدِ الأول من كتاب "المداوي" سنةَ خمسٍ وستين وثلاثمائةٍ وألفٍ[٢]، ولم يَطبعِ الألبانيُّ الجزءَ الثاني من سلسلته الضعيفةِ -الطبعةَ الأولى- التي فيها الحديثُ (رقم: ٦١٣) إلَّا سنةَ ١٣٩٩، والسَّيدُ أحمدُ بنُ الصِّدِّيقِ تُوفِّي سنة ١٣٨٠ أي قبل ذلك بعشرين سنةً، فكلامُ الألبانيِّ خطأ قطعًا.

وهذا الخطأ من الألبانيِّ يحملُ معنى الاعترافِ بكثرةِ فوائدِ ونفائسِ كتاب "المداوي" فلما لم يستطعْ دفعَها أو الثناءَ عليها وإنزالَها منزلَها، ذهبَ إلى أمرٍ ثالثٍ -ساقطٍ- وهو ادعاؤُه أنَّ صاحبَ "المداوي" أخذَ من بعضِ كتبِ الألبانيِّ، ولكنْ على الصَّمتِ كما ادَّعى الألبانيُّ كذبًا، فإنَّ السَّيدَ أحمدَ رحمه الله كتب "المداوي" وانتهى منه قبلَ أنْ يخطَّ الألبانيُّ شيئًا من "سلسلتِه الضعيفة" أو قبل أن يشتغل بالحديثِ أصلًا فإنَّ المسيرةَ الحياتيةَ للألبانيِّ في نصفِها الأول غير

(١) "الصَّحيحة" للألباني (٧/ ١٦٥٤).

(٢) "المداوي" (١/ ل٤٨٨).

منضبطةٍ بالسنين، والله المستعان.

نظراتٌ في بعض تعقيباتِ الألبانيِّ على "المداوي":

تقدَّم أنَّ الألبانيَّ لم ير "المداوي" إلَّا في آخرِ حياته، ولما اقتناه كانَ مهتمًّا به غايةَ الاهتمامِ، وكانَ يلحقُ بكتبِه بعضَ انتقاداتٍ -في نظرِه- للمداوِي وهي قليلةٌ، وقد وجدت له انتقاداتٍ على "المداوي "وهذه الانتقاداتُ تدور حول محاولةِ إلزامِ الألبانيِّ للسيدِ أحمد بمنهجِه، وهذا الإلزامُ فيه نظرٌ، وبعرض بعضِ الأمثلة يتضحُ المرادُ:

المثالُ الأولُ: قال الألبانيُّ في "الضعيفة": «والحديثُ جزمَ به الشَّيخُ الغُماري في كتابه "المداوي" (١/ ٥٥١) بأنه موضوعٌ، دونَ أن يتكلَّم على إسنادِه بشيءٍ! ومن الغريبِ أنه لم يوردْه في رسالته "المغير على الأحاديثِ الموضوعةِ في الجامع الصغير"»[١].

قلتُ: وانتقادُ الألبانيِّ فيه نظرٌ، فإنَّ ابنَ الصِّدِّيقِ صرَّحَ في مقدمة "المغير" بأنَّه لم يستوعبْ موضوعات "الجامع الصغير" لأسبابٍ ذكرَها في مقدمة "المغير"[٢].

وكذلك لم يلتزمْ في "المداوي" بأنْ يتكلَّمَ على كلِّ إسنادٍ، وكم من حافظٍ حكم على أحاديثَ كثيرةٍ بالبطلانِ أو الوضعِ فضلًا عنِ الصِّحةِ أو الحسنِ ولم يذكرِ السَّببَ، والألبانيُّ يحاولُ أنْ يُلزمَ السَّيدَ أحمد بمنهجٍ لم يصرِّحْ السَّيدُ أحمد به، وبالتالي لم يلتزمْه.

---

(١) "السلسلة الضعيفة" (٧/ ١٨٨)، و"الحديث في المداوي" (٢/ ٥٥).

(٢) مقدمة "المغير" (ص: ٥).

المثال الثاني: قال الألبانيُّ في "الضعيفة": «ثم رأيتُ الشَّيخَ الغُماريَّ في "المداوي" (٢/ ٥٦٤-٥٦٥) قد أنكرَ على المناوي تعقُّبه على السُّيوطيِّ، وبالغَ في ذلكَ...، وشغلَه ذلكَ عن بيانِ مرتبةِ الحديثِ كغالبِ عادتِه»[١].

قلتُ: الألبانيُّ موافقٌ لابنِ الصِّدِّيقِ في التعقيبِ على المناوي[٢]، وابنُ الصِّدِّيق لم يلتزمْ بيانَ درجةِ كلِّ حديثٍ، وقد استدركَ هنا مخرجين على المناوي، وقول الألبانيِّ «كعادته» -أي في تركِ بيانِ درجةِ الحديثِ- فيه نظر، فصاحبُ "المداوي" بيَّن كثيرًا ووضَّح وصحَّحَ وحسَّنَ وضعَّفَ، ثمَّ هو في "المداوي" يناقشُ السيوطيَّ والمناوي فهذا أساسُ عملِه لا الحكم على الأحاديثِ.

وثَمَّ أمثلةٌ أخرى مشابهةٌ للمثالين السَّابقين تدورُ حول سكوتِ السَّيد أحمد عن بيانِ درجةِ بعضِ الأحاديث[٣].

المثالُ الثالثُ: قال الألبانيُّ في "الضعيفة": «ومن الغرائبِ أنَّ الشَّيخَ الغُماريَّ -مع علمِه وتوسُّعه في نقدِ المناويِّ وتشنيعه عليه بسببِ أوهامِه- يشايعُه في الاعتدادِ برموزِ "الجامع"»[٤].

قلت: أثبتَ الألبانيُّ للسَّيد أحمد بن الصِّدِّيق أمرين هما: العلمُ والتوسُّعُ في النقدِ.

وأمَّا ما صرحَ به الألبانيُّ بشأنِ رموزِ "الجامع الصغير" وعابه على السَّيد الغُماريِّ فقد سبقه السَّيدُ الغُماريُّ إليه فقال في "المداوي": «الرموزُ لا يعتمدُ

---

(١) "السلسلة الضعيفة" (٧/ ٢٠٧).

(٢) "السلسلة الضعيفة" (٧/ ٢٠٧).

(٣) من ذلك: "الضعيفة" (٧/ ٢٠٦، ٢٥٣، ١٩٥، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٠٤).

(٤) "السلسلة الضعيفة" (٧/ ٢٧٥).

عليها فإنَّ النُسَّاخَ يحرفونها كثيرًا، ففي النُّسخة المطبوعِ معها "الشرح الكبير"، وضع علامةَ الصَّحيح علىٰ هذا الحديثِ، وكم من حديثٍ ساقطٍ مثل هذا موضوعٌ بجنبِه علامةَ الصَّحيحِ»[1].

بَيْدَ أنَّ السَّيدَ أحمد بن الصِّدِّيق إذا كانَ قد صرَّح بأنَّ الرموزَ لا يعتمد عليها فلم يسقطْها بالكلِّية، ولكنَّه ينظرُ للقرائنِ فمثلًا إذا اتحدتِ النُّسخُ علىٰ التصحيحِ والحديثُ مروي في الصِّحاحِ فلماذا نسقطُ هنا الرمزَ؟!...، وهكذا، والتوسُّط حسنٌ، والإعمال أولىٰ من الإهمال.

اعتمادُ الألبانيِّ على "المداوي" ونقله منه:

ومع أنَّ الألبانيَّ حصل له مايشبُه الذهولَ بسببِ "المداوي" فقدِ اضطرَّ للاعتمادِ عليه، والنقلِ منه من ذلك:

قول الألبانيِّ في ضعيفتِه: (١٣/ ١٠٠٣، حديث رقم ٦٤٤٦): «وقد ساق الشيخُ الغُماريُّ في "المداوي" (٢/ ١٣٤) إسنادَ الشيرازيِّ من الطريقِ المتقدمةِ عن الحسن العرني... به، ثمَّ تكلَّم علىٰ إسنادِه كلامًا جيِّدًا فقال: «إنَّ هذا الحديثَ كذبٌ موضوعٌ مركبٌ، ما حدَّث به ابنُ مسعود، ولا وقعَ شيء مما فيه أصلاً، فإنَّ رواية الشيرازيِّ هذه مختصرةٌ، وأصل الخبرِ طويلٌ في نحو ورقةٍ خرَّجه بطوله البزَّار و... وعلامةُ الوضعِ لائحةٌ عليه لبرودتِه وركاكةِ ألفاظه، بحيثُ لا يخفىٰ بطلانُه علىٰ من مارسَ السُّنة، واستطعمَ ألفاظَها الشَّهية».

انتهىٰ نقل الألبانيِّ المطول من "المداوي" فاعتمدَ اعتمادًا كاملًا عليه مع وصف تحقيقِ السَّيد أحمد بنِ الصِّدِّيق بالجودة.

---

(١) "المداوي" (٤/ ٢٤٥).

وانظرْ موضعًا آخرَ في الضعيفة (١٤/ ١١٠٢حديث رقم ٧٠٠٢) ومنه قول الألبانيِّ في "ضعيفته" (١٤/ ١١٤٩، حديث رقم ٧٠٤٤): «أكلُ السَّفَرْجلِ يُذهبُ بطَخاءِ القلبِ. موضوعٌ. بيَّض له في "الفيض"، وضعَّفه في "التيسير"، وكأنَّه لم يقفْ على إسنادِه، وقد قال الشيخُ الغماريُّ في "المداوي": «هذا حديثٌ موضوعٌ؛ انفرد بروايتِه وضَّاعٌ، بل وضَّاعان؛ فكانَ الواجبُ على المصنِّف (يعني: السُّيوطيَّ) عدمُ ذكرِه، ولكنَّ الشَّرَه وحبَّ الإغرابِ أوقعَه في مخالفةِ شرطِه وروايةِ الموضوعِ المحقَّقِ. قال القالي: حدثنا محمَّد بن القاسم: ثنا محمَّدُ بن يونس الكدير: حدثنا إبراهيمُ بنُ زكريا البزَّاز: حدثنا عمرو بن أزهر الواسطيُّ عن أبانَ عن أنس به.

فعمرو بنُ أزهر: من مشاهيرِ الوضَّاعين، وكذلك الكديميُّ، وأبانُ: متروكٌ، وإبراهيمُ بنُ زكريا: فيه مقالٌ؛ فالسَّندُ ظلماتٌ متراكمةٌ».

قلتُ: ولقد صدقَ غفر الله له ». انتهى كلامُ الألبانيِّ.

ومنه ما في "ضعيفتِه" أيضًا (١٤/ ١٢٤٧، حديث رقم ١٧٣٧) قال الألبانيُّ: «ساق إسنادَه الشَّيخُ الغُماريُّ في "المداوي" (٣/ ١٦٦) منْ روايةِ الحكيم - والعهدةُ عليه- من طريقِ عمر بن سعيد الدمشقيِّ: ثنا مكرمٌ البجليُّ، عن هشامٍ بن الغاز، عن أبيه الغاز بن ربيعةَ قال: قال رسول الله ﷺ... فذكرَه.» انتهى نقلُ الألبانيِّ الإسنادَ من المداوي. فتدبَّر.

وبعد هذه الجولةِ المطوَّلة مع كتابِ "المداوي" يمكنُ أنْ نقولَ: إنه كتاب عللٍ متعدِّدُ الجوانبِ، وقد قال عنه المحدِّثُ السَّيدُ عبدالله بنُ الصِّدِّيق في "سبيلُ التوفيق": «"المداوي لعللِ الجامع وشرحَي المناوي" في ستَّة مجلَّدات، من قرأه

يدركُ منه إتقانَه لعلمِ العلل، والبحث في الأسانيدِ بطريقةِ المحدِّثين الكبار»[1].

ثانيا: "الهداية في تخريج أحاديث البداية"

"الهداية في تخريج أحاديث البداية" كتاب تناولَ فيه السَّيد أحمد بن الصِّدِّيق تخريج أحاديث "بداية المجتهد ونهاية المقتصد"، قال في مقدمته: «أمَّا بعدُ، فهذا ما تَمَسُّ إليهِ الحاجَةُ مِنْ تَخريجِ أحاديثِ "بِدَايةِ المجتهِدِ ونِهايَةِ المُقْتصِدِ" للقاضي أبي الوليد محمَّد بن أحمَد بنِ رُشْدٍ القرطبِي، كَتَبته إجابةً لرغبةِ السائلينَ، واختصرْتُ القَوْلَ فيهِ بقدر المُسْتَطاع، حَسبَ رغبةِ المذكورين، واقْتَصَرْتُ فيه على الأحاديثِ المرفوعةِ، ولم أتعرَّض لتخريجِ الآثارِ المَوْقُوفَةِ، إذْ لا نرى حُجَّةً في مَوْقوف، وسَمَّيْته بـ"الهدايَة في تَخْرِيج أحاديث البِدَايةِ"، والله أسألُ النفعَ به، آمين»[2].

أفادتْ هذه المقدِّمةُ المختصرةُ أمورًا:

١ - أنَّ السَّيدَ أحمدَ كتبَ هذا التخريجَ استجابةً لرغبةِ بعضِ السَّائلين.

٢ - فإنْ قيل: ولماذا يرغبُ السائلونَ فيه؟، فالجوابُ من وجْهين:

الأول: ليعرفَ السائلُ وجهةَ نظرِ وطريقةِ السَّيد أحمدَ في تخريجِ أحاديث الأحكامِ، وليستفيدَ من معارفِه واطِّلاعه، واستدراكاته وزوائدِه، والقواعدِ التي اختارَها ورضي بها ونصـرَها لأنه لم يكنْ مقلِّدًا.

الثاني: أنَّ كتبَ التخريجِ المتداولةِ جلُّها للحفَّاظِ الشَّافعيةِ، وهي كتبٌ تتناول الفقهَ المذهبيَّ كتخريج "الشرح الكبير" للرافعيِّ الشَّافعيِّ، أمَّا كتابُ

(١) "سبيل التوفيق في ترجمة عبدالله بن الصِّدِّيق" (ص: ٥٦).

(٢) "مقدمة الهداية في تخريج أحاديث البداية" (١/ ٨٠).